جامعة قاصدي مرباح– ورقلة–
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التجارة

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان : علوم إقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية

الشعبة : علوم مالية ومحاسبية

التخصص : دراسات محاسبية وجبائية معمقة

من إعداد الطالب : خـــالد زعباط

بعنـوان:

أهمية تطبيق القوائم المالية الموحدة في ظل النظام المحاسبي المـــــــالي

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2013/06/19 .

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الاستاذ / قزون محمد العربي (أستاذ محاضر– جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا

الدكتور / هواري السويســـي (أستاذ محاضر– جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا

الاستاذ / مقدم خـالـــــــد (أستاذ محاضر– جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا

السنــة الجامعية: 2013/2012

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أمي أطال الله في عمرها

و إلى أبي أطال الله في عمره

و إلى زوجتي و إلى والديها أطال الله في عمرهما

,إلى هبة الرحمان هديل خالد زعباط .

إلى كل عائلة زعباط صغيرا و كبيرا.

إلى عبد العالي، عبد الكريم،طارق،عبد الهادي، عمر، حسام إلى كل الأصدقاء

و من ساهم بإمدادي بكلمة طيبة بعثت في روح العمل.

إلى كل طالب علم.

خـــالد

شكر وتقدير

الحمد الله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، والصلاة والسلام على من أرسله الله رحمةً للعالمين، وعلى جميع الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

بعد توجيهي الشكر لله عز وجل أجد نفسي مدينًا بالوفاء والعرفان لأستاذي الفاضل هواري السويسي الذي تفضل بالإشراف على هذه الدراسة حيث قدم لي النصح والإرشاد طيلة فترة إعداد الدراسة، فله مني عظيم الشكر والتقدير والعرفان والوفاء.

كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان الى المهنيين المختارين كمجتمع الدراسة لما بذلوه من تعاون في إنجاح هذا العمل،

وأخيراً ... اللهم إني أشهدك بأنني قد بذلت ما يسرت لي من جهد فإن كنت قد وفقت فمن عندك وإن كنت قد أخطأت أو قصرت فمن عندي، اللهم اجعل عملي هذا مقبولاً، وسعيي فيه مرضياً مشكوراً مبتغياً به وجهك الكريم وآخر دعوانا أن الحمد الله رب العالمين.

(فإن أصبنا فمن الله وإن أخطأنا فمن أنفسنا)

خـــالد

الملخص:

تتمحور هذه الدراسة حول مدى تأثير توحيد القوائم المالية على الافصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لذا قمنا بدراسة لأهم الممارسات المحاسبية التي تؤدي الى اعطاء صورة صادقة عن المعلومات المالية المفصح عنها في القوائم المالية الموحدة وكذا لتقليل الاخطاء عند القيام بعملية التوحيد، حيث توصلنا الى ان عملية التوحيد لقوائم الشركة الام تعتبر ضرورية من اجل إفصاح ملائم كما توصلنا إلى أن النظام المحاسبي المالي أحاط بعملية التوحيد حيث إستطاعت المؤسسة الجزائرية القيام بعملية توحيد القوائم المالية و من هذا المنطلق قمنا بدراسة أثر تطبيق القوائم المالية الموحدة على الافصاح المحاسبي في المؤسسات الجزائرية عن طريق الاستبيان الذي شمل جل ما يخص موضوع الدراسة.

الكلمات المفتاحية:

القوائم المالية الموحدة؛ الافصاح المحاسبي؛ التوحيد المحاسبي؛ الشركة الام؛ القابظة؛ فروع المؤسسة.

Résumé

Cette étude a pour objet de considérer l'incidence de l'homogénéisation des bilans comptables au niveau de l'Entreprise économique algérienne, et de ce fait, nous avons entrepris

d'appréhender l'étude des plus importantes pratiques comptables devant nous permettre de donner une image sincère et fiable quant aux connaissances financières figurant sur les bilans financiersunifiés, de même que pour limiter voire éliminer d'éventuelles erreurs lors de la réalisation de l'opération d'unification des documents en question.

Ce qui nous a permis d'aboutir à énoncer que l'opération d'unification des bilans est nécessaire, et permet de mettre en exergue une communication appropriée des données de même que nous sommes parvenus à énoncer que le système comptable et financier a encouragé l'opération d'unification des bilans financiers. De ce point de vue, nous avons étudié l'impact de l'application des bilans financiers unifiés s'agissant de la mise en valeur de la communication comptable au niveau de l'Entreprise économique algérienne par le biais d'un questionnaire exhaustif qui a englobé toutes les données ayant trait au domaine de notre étude.

Les mots-clefs :

Les Bilans financiers unifiés. La clarté comptable. L'unification comptable. La Société-mère. Les Holdings. Les filiales de l'entreprise.

فهرس المحتويات

الاهداء..III

الشكر و العرفان..IV

الملخص..V

فهرس المحتويات,,,VII

قائمة الجداول.. ...VIII

قائمة الاشكال...:::..X

قائمة الملاحق..XI

المقدمة العامة..ب

الفصل الاول: الدراسات الادبية و التطبيقية

تمهـــيد..2

المبحث الأول: الأدبيات التطبيقية 3

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة 3

المطلب الثاني: النتائج المستخلصة من الدراسات السابقة....................6

المبحث الثاني : الادبيات النظرية (الافصاح المحاسبي في القوائم المالية الموحدة) 8

المطلب الاول : ماهية القوائم المالية الموحدة.....................................8

اولا: مفهوم القوائم المالية الموحدة..8

ثانيا: انواع القوائم المالية الموحدة: 8

ثالثا: اهداف القوائم المالية الموحدة.. 9

المطلب الثاني: مفهوم الافصاح المحاسبي 9

اولا: مفهوم الافصاح المحاسبي 9

ثانيا:أهمية واهداف الإفصاح المحاسبي: 10

ثالثا: انواع الإفصاح المحاسبي 11
المطلب الثالث: القوائم المالية الموحدة طبقا للنظام المحاسبي المالي 12
اولا: النصوص التشريعة المعالجة للقوائم المالية الموحدة 12
ثانيا: شروط ومبررات اعداد القوائم المالية الموحدة 13
ثالثا: إجراءات التوحيد و متطلبات الافصاح: 14
خلاصة الفصل 16

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

تمهيد: 18
المبحث الاول:الطريقة و ادوات الدراسة..... 19
المطلب الاول:مرحلة اعداد الاستبيان..... 19
المطلب الثاني: منهجية الدراسة: 20
المبحث الثاني:نتائج الدراسة التطبيقية واختبار الفرضيات..... 22
المطلب الاول: تحليل خصائص عينة الدراسة: 22
المطلب الثاني:عرض وتفسير النتائج..... 35
خلاصة الفصل..... 37
الخاتمة العامة 39
المراجع 42
الملاحق..... 45

مقدمة:

إن الإفصاح المحاسبي تطور بتطور الفكر المحاسبي سواء من الجانب المهني أو الأكاديمي، إذ لم تعد المحاسبة فن تسجيل و تبويب الأحداث الاقتصادية و المعاملات المالية بل أصبحت تلعب دورها كنظام للمعلومات المحاسبية، من خلال قياس و تحليل و تقديم المعلومات الضرورية عن المؤسسة بفروعها للأطراف التي لها مصالح معها، ومع التطور الهائل الذي يشهده العالم من خلال اقامة تكتلات اقتصادية وما تتطلبه مستلزمات العولمة دفع بالعديد من الدول الى محاولة توحيد الانظمة المحاسبية وكذلك الحال بالنسبة الى الجزائر التي حاولت مواكبة هاته التطورات من خلال سن تشريعات وقوانين مستمدة من المعايير المحاسبية الدولية من اجل تقليل من حدة الفجوة الموجودة بين النظام المحاسبي الجزائري والأنظمة المحاسبية الدولية لتحسين عملية الافصاح والقياس المحاسبي وإعطاء المعلومات المالية اكثر موثوقية وشفافية ومنح صورة حقيقة لوضعية المؤسسة تلبية لمستخدمي المعلومات المالية بغية الوصول إلى توافق محاسبي عالمي .

الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير القوائم المالية الموحدة على تلبية احتياجات الافصاح المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وفق النظام المحاسبي المالي ؟

ويمكن تجزئة التساؤل الرئيسي للأسئلة الفرعية التالية:

- ما مدى امكانية تطبيق القوائم المالية الموحدة وفق النظام المحاسبي المالي؟
- ما مدى ملائمة القوائم المالية الموحدة للإفصاح المحاسبي؟

الفرضيات

للاجابة على التساؤلات السابقة نعتمد على الفرضيات التالية:

- يمكن تطبيق القوائم الموحدة في المؤسسة الاقتصادية وفق النظام المحاسبي المالي.
- تلائم القوائم المالية الموحدة متطلبات الافصاح المحاسبي.

المنهج المستخدم

سيتم الاعتماد على المنهجين التاليين كل حسب موضعه:

- المنهج الوصفي التحليلي من خلال التطرق مفهوم الإفصاح المحاسبي و مقوماته وكذا ماهية القوائم المالية الموحدة؛
- عند تشخيص الدور الذي تمثله القوائم المالية الموحدة، وكذا عند تشريح الطرق المنتهجة في تحديد القوائم .

مبررات اختيار الموضوع

هناك عدة أساب لاختيار الموضوع منها ما هو موضوعي و منها ما هو ذاتي نوجزها فيما يلي:

الذاتي:

- الاهتمام بالمجال المحاسبي؛
- البحث عن نوع جديد من الدراسات المحاسبية؛

الموضوعي:

- انطلاقا من مبدا تغليب الجوهر على الشكل في القوائم المالية؛
- بناء ثقافة مقبولة على الافصاح المحاسبي لدى معدي القوائم المالية الموحدة.

أهمية البحث

تكمن أهمية الموضوع في كونه يعالج جانب مهم في تطبيقات المحاسبة (الافصاح المحاسبي في القوائم المالية الموحدة) و بتحديد سلامة القوائم المالية و نوعيتها.

أهداف الدراسة

نهدف من خلال هذا البحث إلى الاجابة عن التساؤلات المطروحة أعلاه و تقييم مدى تأثير القوائم المالية الموحدة على تلبية احتياجات الإفصاح المحاسبي ، و محاولة تقديم الإفصاح المحاسبي و أهمية تطبيق القوائم المالية الموحدة.

- معرفة طرق الإفصاح عن القوائم المالية الموحدة .
- إلقاء الضوء على متطلبات الإفصاح على القوائم المالية الموحدة، وفقا للنظام المحاسبي المالي الجديد.
- تبيين درجة الترابط الكبير بين وجهة النظر الوظيفية للمؤسسة ، واليات تبويب و إعداد القوائم المالية الموحدة .

عرض القوائم التي جاء بها النظام المحاسبي المالي ، قصد إبراز التغيرات التي أحدثها تبني معايير المحاسبة الدولية.

حدود الدراسة:

لقد تناولت هذه الدراسة في الجزء النضري عرضا لبعض الدراسات السابقة ذات صلة بالموضوع كما تطرقنا للمفاهيم العامة حول المحاسبة المالية في مايخص الافصاح المحاسبي و القواءم المالية الموحدة .... ،و من اجل معالجة الموضوع تم القيام بدراسة

مرجعية الدراسة:

لقد تم الاعتماد على مصدرين رئيسين لجمع المعلومات، بغرض تحقيق اهداف الدراسة:

تتمثل هذه المصادر في الكتب و المجلات و النشرات المتعلقة بالموضوع بالاضافة الى القوانين و المراسيم و رسائل الماجستير و الدكتوراء و بشكل رئيسي على النشرات و المجلات الخاصة بالمؤسسات و اجراء مقابلات شخصية مع افراد عينة الدراسة.

صعوبات الدراسة: لقد وجهت عملية الدراسة مجموعة من الصعوبات اهمها ما يلي :

تكمن الصعوبات في ضبط المصطلحات و مستوي توحيد المفاهيم المتعلقة بالموضوع المدة المحددة للدراسة غير كافية لانجاز الدراسة بالشكل و المضمون المطلوب شح المعلومات حول الموضوع محل الدراسة مما اجبرنا على تغيير نوع الدراسة من دراسة الحالة الى استخدام صبر الاستبيان.

هيكل البحث:

للإجابة عن إشكالية البحث و كذا الأسئلة الفرعية المطروحة فقد تم تجزئته إلى مقدمة، فصلين وخاتمة،

المقدمة: تتضمن العناصر المنهجية التي يفترض أن تحتويها مقدمة كل بحث سواء فيما يتعلق بالإشكالية، الفرضيات اهمية و اهداف الدراسة، اسباب اختيار الموضوع المنهج المتبع ... إلخ

الفصل الأول: يحتوي على مبحث للدراسات السابقة ومبحث لماهية القوائم المالية الموحدة و الإفصاح المحاسبي

الفصل الثاني:يحتوي على الدراسة التطبيقية ولها مبحثين مبحث لمنهجية و ادوات الدراسة ومبحث للنتائج و المناقشة.

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-2)	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	22
(2-2)	توزيع أفراد العينة حسب العمر	22
(3-2)	توزيع مجتمع الدراسة حسب المستوى العلمي	23
(4-2)	توزيع مجتمع الدراسة حسب المهنة	23
(5-2)	توزيع مجتمع الدراسة حسب الخبرة	24
(6-2)	توزيع مجتمع الدراسة حسب القطاع الذي تنتمي إليه	24
(7-2)	كيف تقيم التغيرات التي عرفتها الممارسة المحاسبية في المؤسسات منذ تطبيق القوائم المالية الموحدة في ظل النظامالمحاسبي المالي	25
(8-2)	مارايك في سن المشرع لقواعد الزامية تلزم المؤسسات المجمعة بتطبيق هذا النوع من القوائم	26
(9-2)	هل تتفق مع تطبيق القوائم المالية الموحدة في المؤسسات القابضة الجزائرية	26
(10-2)	إن تطبيق القوائم المالية الموحدة في المؤسسات القابضة الجزائرية سيكون له أثر إيجابي على الممارسة المحاسبية	27
(11-2)	الهدف الأساسي للقوائم المالية الموحدة المعدة وفق النظام المحاسبي المالي هو تلبية حاجيات الافصاح المحاسبي	27
(12-2)	القوائم المالية الموحدة المعدة وفق النظام المحاسبي المالي صالحة لاتخاذ القرار الاستثماري	28
(13-2)	من الضروري تبويب عناصر الميزانية المالية الموحدة على أساس أصول و خصوم جارية وغير جارية	28
(14-2)	تساعد المعلومات التي تحتويها الميزانية المالية الموحدة في عملية التخطيط والتنبؤ	29
(15-2)	تسهل المعلومات التي تحتويها الميزانية المالية الموحدة للمستخدمين من التحقق حول صحة توقعاتهم	29
(16-2)	تكمن أهمية قائمة حسابات النتائج الموحدة في إظهار جميع الإيرادات والأعباء	30
(17-2)	يتم إعداد قائمة حسابات النتائج الموحدة بعيدا عن التحيز والحكم الشخصي	30
(18-2)	تتميز المعلومات التي تحتويها قائمة حسابات النتائج الموحدة بالثقة وإمكانية الاعتماد عليها	31
(19-2)	إن الهدف الأساسي من قائمة حسابات النتائج الموحدة هو تزويد مستعمليها	31

قائمة الجداول

	بالمعلومات لاتخاذ القرارات الاقتصادية والمالية بشكل عقلاني	
(20-2)	تساعد قائمة حسابات النتائج الموحدة مستخدمي القوائم المالية في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية	**32**
(21-2)	هل يتم الافصاح على كل ايرادات و اعباء المؤسسة ضمن قائمة حسابات النتائج الموحدة	**32**
(22-2)	قائمة تدفقات الخزينة الموحدة تعتبر كأساس لتقييم قدرة المؤسسة على توليد النقدية	**33**
(23-2)	المعلومات التي تتضمنها قائمة تدفقات الخزينة الموحدة واضحة ويسهل فهمها	**33**
(24-2)	إن المعلومات التي تقدمها قائمة تدفقات الخزينة الموحدة تساعد في عملية الافصاح المحاسبي	**34**
(25-2)	One-Sample Statistics	**35**

قائمة الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-2)	تمثيل بياني لمجتمع الدراسة حسب الجنس	22
(2-2)	التمثيل البياني لمجتمع الدراسة حسب المستوى العلمي	22
(3-2)	التمثيل البياني لمجتمع الدراسة حسب المهنة	23
(4-2)	تمثيل بياني لمجتمع الدراسة حسب الخبرة	23
(5-2)	التمثيل البياني لمجتمع الدراسة حسب القطاع	24

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	استمارة الاستبيان	45
02	مخرجات spssالمتعلقة بأسئلة الاستبيان	48
03	مخرجات spss:جدول اختبار العينة الواحدة	53
04	مخرجات spss:جدول إحصائيات العينة الواحدة	54

استمارة استبيان

تحية طيبة وبعد :

في إطار التحضير لمذكرة التخرج التي تندرج ضمن متطلبات الحصول عل شهادة الماستر في العلوم التجارية تخصص :دراسات محاسبية وجبائية معمقة بجامعة قاصدي مرباح –ورقلة–

يقوم الباحث بإعداد بحث تحت عنوان "تطبيق القوائم المالية الموحدة في ظل النظام المحاسبي المالي " .

يسرني أن أضع بين أيديكم هذا الاستبيان بهدف الحصول على آرائكم ومقترحاتكم حول ما تضمنه من تساؤلات .

وأحيطكم علما بأن هذا الاستبيان يعتبر جزءا من البحث، لذلك نرجو منكم المساعدة حتى نخرج هذا البحث في أحسن شكل علما أن إجابتكم ستحظئ بالسرية التامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط .

كما أعلمكم بأنه لمن دواعي سروري أن أطلعكم على نتائج هذا البحث إن رغبتم في ذلك .

وفي الأخير نشكركم مسبقا على تعاونكم ومساهمتكم في هذا البحث.

الطالب : خالد زعباط

يرجى وضع علامة (X) أمام الإجابة المناسبة

الأسئلة :

1- الجنس : ذكر ☐ أنثى ☐

2-العمر : اقل 25من سنة ☐ بين 26- 35 سنة ☐ اكثر من 36 سنة ☐

3- المستوى العلمية : متخرج من المعهد ☐ شهادة جامعية ☐

4- المهنة: استاذ ☐ محاسب ☐ أخر ☐

5-الخبرة اقل 5 سنة ☐ بين 6- 10 سنة ☐ اكثر من 10 سنة ☐

6-القطاع الذي تنتمي إليه: قطاع حكومي ☐ قطاع خاص ☐ قطاع مختلط ☐

تطبيق القوائم المالية الموحدة في المؤسسة وفق النظام المحاسبي المالي في الجزائر

7- كيف تقيم التغيرات التي عرفتها الممارسة المحاسبية في المؤسسات منذ تطبيق القوائم المالية الموحدة في ظل النظام المحاسبي المالي ؟

مهمة جدا ☐ مهمة ☐ قليلة الاهمية ☐

8- ما رايك في سن المشرع لقواعد الزامية تلزم المجمعات بتطبيق هذا النوع من القوائم ؟

موافق ☐ غير موافق ☐ محايد ☐

9- هل تتفق مع تطبيق القوائم المالية الموحدة في المؤسسات القابضة الجزائرية ؟

موافق ☐ غير موافق ☐ محايد ☐

10- إن تطبيق القوائم المالية الموحدة في المؤسسات القابضة الجزائرية سيكون له أثر إيجابي على الممارسة المحاسبية ؟

موافق ☐ غير موافق ☐ محايد ☐

ملائمة القوائم المالية الموحدة لمتطلبات الافصاح المحاسبي

11- الهدف الأساسي للقوائم المالية الموحدة المعدة وفق النظام المحاسبي المالي هو تلبية حاجيات الافصاح المحاسبي ؟

موافق ☐ غير موافق ☐ محايد ☐

12- القوائم المالية الموحدة المعدة وفق النظام المحاسبي المالي صالحة لاتخاذ القرار الاستثماري ؟

موافق ☐ غير موافق ☐ محايد ☐

قائمة الميزانية المالية الموحدة:

13- من الضروري تبويب عناصر الميزانية المالية الموحدة على أساس أصول و خصوم جارية وغير جارية؟

موافق ☐ غير موافق ☐ محايد ☐

14-تساعد المعلومات التي تحتويها الميزانية المالية الموحدة في عملية التخطيط والتنبؤ ؟

موافق ☐ غير موافق ☐ محايد ☐

15- تسهل المعلومات التي تحتويها الميزانية المالية الموحدة للمستخدمين من التحقق حول صحة توقعاتهم ؟

موافق ☐ غير موافق ☐ محايد ☐

قائمة حسابات النتائج الموحدة :

16- تكمن أهمية قائمة حسابات النتائج الموحدة في إظهار جميع الإيرادات والأعباء ؟

موافق ☐ غير موافق ☐ محايد ☐

17- يتم إعداد قائمة حسابات النتائج الموحدة بعيدا عن التحيز والحكم الشخصي ؟

موافق ☐ غير موافق ☐ محايد ☐

18-تتميز المعلومات التي تحتويها قائمة حسابات النتائج الموحدة بالثقة وإمكانية الاعتماد عليها؟

موافق ☐ غير موافق ☐ محايد ☐

19-إن الهدف الأساسي من قائمة حسابات النتائج الموحدة هو تزويد مستعمليها بالمعلومات لاتخاذ القرارات الاقتصادية والمالية بشكل عقلاني ؟

موافق ☐ غير موافق ☐ محايد ☐

20- تساعد قائمة حسابات النتائج الموحدة مستخدمي القوائم المالية في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية ؟

موافق ☐ غير موافق ☐ محايد ☐

21-هل يتم الافصاح على كل ايرادات و اعباء المؤسسة ضمن قائمة حسابات النتائج الموحدة؟

موافق ☐ غير موافق ☐ محايد ☐

قائمة تدفقات الخزينة الموحدة :

22-تفصح قائمة تدفقات الخزينة الموحدة عن جل مصادر نشوء التدفقات وخروج التدفقات ؟

موافق ☐ عير موافق ☐ محايد ☐

23-قائمة تدفقات الخزينة الموحدة تعتبر كأساس لتقييم قدرة المؤسسة على توليد النقدية ؟

موافق ☐ غير موافق ☐ محايد ☐

24-المعلومات التي تتضمنها قائمة تدفقات الخزينة الموحدة واضحة ويسهل فهمها ؟

موافق ☐ غير موافق ☐ محايد ☐

25- إن المعلومات التي تقدمها قائمة تدفقات الخزينة الموحدة تساعد في عملية اتخاذ القرارات المالية ؟

موافق ☐ غير موافق ☐ محايد ☐

اولا: الكتب

1. محمد ابو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية، الاردن دار وائل 2008.
2. محمد سمير الصبان، دراسات في الموجودات المالية / اصول القياس واساليب الاتصال المحاسبي، الدار الجامعية بيروت، 1991.
3. محمد مطر، موسى السويطي، التاصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية، دار وائل للنشر، 2008.
4. وليد ناجي الحيالي، النظرية المحاسبية ، الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك ، طبعة 2007 ، ،منشورات على الموقع (http://www.ao.academy.org).
5. وصفي عبد الفتاح أبو المكارم ،دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة ،2002.

المذكرات

1. رولا كاسر لايقة، القياس والافصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورهما في ترشيد قرارت الاستثمار، ماجستير محاسبة مصرفية، جامعة تشرين سوريا 2007.
2. ماجد ماهر مذكرة ماجستير بعنوان **مدى قابلية اعداد قوائم مالية موحدة وفق المعايير الدولية** **الجامعة** الاسلامية قطاع غزة،سنة 2008.

المداخلات و النشريات

1. الجريدة الرسمية،القانون رقم 11-07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي العدد 27.
2. لطيف زبود، عقبة الرضا ،رولا لايقة،" الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم(30)"، مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية، 2006.

3. مسعود صديقي، مرزوقي مرزوقي –التوحيد المحاسبي الدولي بين المأمول والموجود –ملتقى دولي تحث عنوان :النظام ا لمحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية–المركز الجامعي بالوادي –جانفي 2010

المعايير المحاسبية

1. لجنة معايير المحاسبة الدولية ، معيار توحيد القوائم المالية ، ديسمبر 1998.
2. لجنة معايير المحاسبة الدولية، المعيار المحاسبي الخاص بالقوائم المالية الموحدة.

مواقع الانترنات

1. www.storn.com
2. تم الاعتماد على محرك البحث www.google.com

تمهـــــــيد:

إن انشغالات المستخدمين للمعلومات المالية لا تكمن في سهولة الحصول عليها وحسب بل تتعدى إلى جودة تلك المعلومات التي يتلقوها و ما يميزها بالملائمة و الموثقية إضافة إلى أنية الحصول عليها . كما أن استخدام القوائم المالية الموحدة لعرض المعلومات ، يعتبر من انسب الطرق المستخدمة وخصوصا عند إعدادها وفق المعايير المحاسبية الدولية ، وتكمن أهمية الإفصاح المحاسبي في توفير درجة عالية من الشفافية و خاصة باحترام الأحكام التي ينص عليها النظام المحاسبي المالي المتعلقة بالإفصاح المحاسبي .

لذلك سنتطرق في هذا الفصل بدراسة الإطار العام الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية الموحدة في مبحثين:

المبحث الأول: عرض الأدبيات التطبيقية

المبحث الثاني: الأدبيات النظرية

المبحث الأول: الأدبيات التطبيقية

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة

بالرغم من الأهمية البالغة لمدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية، إلا أن هذا الموضوع لم يلق الاهتمام الكافي من جميع جوانبه، وخصوصاً جوانب النزاهة، والشفافية في تقديم الإفصاح الكافي عن المعلومات التي تمكن المستخدمين الخارجين لهذه القوائم من الاستفادة منها بشكل معقول، وبغير خداع، وما هي السبل التي تجبر الإدارة على الإفصاح الكافي عن المعلومات بشكل متوازن مع مصلحة المؤسسة المصرف، وما هي القوانين والضوابط التي يجب على السلطة الرقابية تبنيها لوضع معايير تضمن بها التزام المؤسسات الجزائرية بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بقوائمها المالية المنشورة.

وقد قام الباحث بدراسة نظرية في مجال الإفصاح في القوائم المالية بشكل عام من خلال المعايير الدولية والمعايير الأمريكية والأسترالية، ومن خلال الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الإفصاح فكان من ضمن هذه الدراسات ما يلي:

دراسة توفيق 1990 م

وقد تناولت الدراسة قضية مدى وفاء المتطلبات من الإفصاح للقوائم المالية ذات الغرض العام للاحتياجات الواقعية للمستفيدين الرئيسيين في المملكة حالياً ومستقبلاً، وذلك بهدف زيادة فعالية معيار العرض والإفصاح العام، وقد عني الباحث بتحقيق هذا الهدف من خلال:

دراسة نظرية تناولت تنوع المستفيدين من التقارير المالية اللازمة لهم، مع بيان المناهج· الممكن إتباعها؛ لزيادة فاعلية وفاء التقارير المالية باحتياجات المستفيدين.

دراسة ميدانية للتعرف على متطلبات العرض، والإفصاح العام بالنسبة لقطاعات المستفيدين الرئيسيين في المملكة، إلى جانب مقارنتها بما استوجبه معيار العرض و الإفصاح من ناحية، وما تم عرضه والإفصاح عنه فعلاً في القوائم المالية المنشورة للشركات المساهمة السعودية من ناحية أخرى.

وقد أتاحت هذه الدراسة بيان سبل زيادة فعالية العرض والإفصاح في المملكة العربية السعودية، وذلك من خلال ما أوضحته من التباين بين متطلبات العرض والإفصاح بين قطاعات المستفيدين الرئيسيين، والتعرف على القطاعات التي تناسبها التقارير ذات الغرض الخاص، والقطاعات التي تناسبها التقارير ذات الغرض العام، وتحديد محتوياتها حالياً ومستقبلاً، هذا بالإضافة إلى تقييم مدى تطبيق الشركات المساهمة السعودية لمتطلبات معيار العرض والإفصاح العام.[1]

دراسة الخطيب، 2002 م

[1] دراسة توفيق بعنوان " **قياس متطلبات العرض والإفصاح العام وتقييم مدى توافرها في التقارير المالية للشركات المساهمة وفي معيار العرض والإفصاح العام بالمملكة العربية السعودية** " جامعة الملك فهد –سنة 1990.

هدفت الدراسة إلى آلية عرض البيانات والمعلومات الضرورية المتعلقة بعرض البيانات المالية في الشركات المساهمة العامة في الأردن، وبما يتعلق بمبدأ الإفصاح للأغراض العامة لضمان إمكانية توفير البيانات الضرورية لمستخدميها.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في الفائدة المتوخاة من مبدأ الإفصاح في الشركات المساهمة العامة في الأردن، والتي يمكن توضيحها في النقاط الآتية:

توفير المعلومات للآخرين، يخدم الجهات الحكومية في عمليات تحديد الضريبة، يسهل عملية التدقيق.

و يقدم الخدمة للتحليل المالي، كما أظهرت الدراسة النتائج الآتية:

لا يوجد اختلاف في أهمية البنود التي تتضمنها التقارير المالية السنوية المنشورة لفئة المحللين الماليين في البنوك والمؤسسات الدولية و المستثمرين بين الأفراد بما يعني أنه يمكن وضع أسس وقواعد موحدة للإفصاح تعنى بحاجات الفئتين معا، و احتلال البيانات المالية المرتبة الأولى كمصدر للمعلومات،و إن الشركات المساهمة العامة الأردنية تلبي بشكل عام في قوائمها المالية متطلبات الحد الأدنى من الإفصاح عن المعلومات التي تتطلبها أصول المحاسبة الدولية.[1]

دراسة فيصل محمود الشواوره ، عبد الرحيم الدحيات سنة 2008

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد مدى الاعتماد على الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية الموحدة لتقييم كفاءة الاستثمار في الشركات القابضة الأردنية ، وذلك من حيث أسس قياس الدخل الموحد، ومدلولات الوحدة المحاسبية للمجموعة، وأسس عناصر المركز المالي الموحد، وتحليل المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية الموحدة وذلك من خلال استعراض المؤشرات المالية التقليدية، وتقييم مدى صلاحيتها، فقد توصلت الدراسة إلى إن المؤشرات التقليدية لا يمكن الاعتماد عليها وحدها لتقييم الأداء الاستثماري لهذه الشركات.

ومن اجل رفع درجة الاعتماد على الإفصاح المحاسبي في تقييم كفاءة الاستثمار في الشركات القابضة الأردنية أوصت الدراسة باستخدام بعض المؤشرات غير التقليدية جنبا إلى جنب مع هذه المؤشرات، إضافة إلى ضرورة توحيد الأسس المحاسبية الخاصة بالمحاسبة عن الاستثمارات في الشركات التابعة، لاستخدام منهج التكلفة الجارية في تحديد القيمة العادلة للمجموعة، والتعامل مع حقوق الأقلية على اعتبار أنها إحدى الحسابات الملحقة في حقوق الملكية،لمالها من أهميه بالغة في زيادة مستوى الإفصاح في القوائم المالية الموحدة، وبالتالي إمكانية الاعتماد عليها لتقييم الأداء الاستثماري للشركات القابضة الأردنية من قبل المستثمرين الحاليين أو المستقبليين في بورصة عمان.[2]

[1] دراسة الخطيب، بعنوان "**الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات العامة الأردنية في ظل معيار المحاسبة الدولي**" جامعة اليرموق سنة 2002 .

[2] دراسة فيصل محمود الشواوره ، عبد الرحيم الدحيات بعنوان "**الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية الموحدة ومدى الاعتماد عليه لتقييم كفاءة الاستثمار في الشركات القابضة الأردنية** " جامعة اليرموق سنة 2008

دراسة د.منصوري الزين نوفمبر 2011

يتمثل الهدف العام لهذا البحث في استكشاف التحديات والفرص المتعلقة بتبني معايير التقارير المالية الدولية ، وبخاصة مدى التحسن والجودة في الإفصاح والشفافية لهاته التقارير نتيجة تبني تطبيق معايير التقارير المالية الدولية، لذا تأتي أهمية الدراسة من توجهات معظم الدول وبعض الدول العربية من بنها الجزائر لتطبيق معايير التقارير المالية الدولية، من خلال اعتماد الجزائر لنظام محاسبي ومالي يستمد معاييره لإعداد القوائم والتقارير المالية من معايير التقارير المالية الدولية.

ينطلق البحث من أن معايير التقارير المالية الدولية هي نقطة انطلاق بناء وتطوير نظام محاسبي مالي يستجيب ويواكب التحديات والمتغيرات في عالم المال والأعمال، ويقدم تصورا لما يمكن أن تتصف به بيئة الأعمال لتكون التقارير المالية أكثر شفافية وإفصاح، ويضع إجراءات واليات عمل دقيقة لإنجاح هذا التحول و لمواكبة المستجدات الدولية في هذا المجال. حيث أثار تساؤل الباحث **مامدى جدوى اعتماد الجزائر المعايير الدولية للتقارير الدولية في الوقت الراهن وماهي التحديات والفرص التي تواجه تطبيق معيير التقارير المالية الدولية في الجزائر؟**

حيث توصل الباحث إلى أن توافق المعايير المحاسبية المحلية مع المعايير الدولية سيكون له اثر هائل على التدفقات الرأسمالية، فبعد جهود الإصلاح والاندماج في الاقتصاد العالمي الذي دأبت الجزائر إلى تحقيقه إلى أن بعض الشركات الأجنبية عبرت عن عدم ارتياحها للإجراءات القانونية ومتطلبات الإفصاح العامة المصاحبة لدخولها الأسواق الجزائرية، مما دفع بالمشرع الجزائري إلى اعتماد المعايير المحاسبية الدولية كأساس للإصلاح المحاسبي المالي وذلك ببعث النظام المحاسبي المالي إلى حيز الوجود. رغبة منه إلى خلق بيئة مناسبة للاستثمارات الأجنبية، وإيجاد مناخ ملائم للأعمال وذلك بإضفاء نوعا من الشفافية والتناسق والانسجام على هذا النظام خلافا لما كان عليه سابقا، كما أوصى الباحث بماليي:

- خلق إطار مهني متطور لمهنة المحاسبة
- الاستفادة من تجارب بعض الدول في تطبيق المعايير وتبادل الخبرات
- تعميق مساهمة الجزائر في تطوير المعايير المحاسبية الدولية بما ئلائم متطلباتها
- العمل على اصدار الكتب والنشريات التي ترشد المحاسب في تطبيق المعايير والعمل على اصدار موسوعة متكاملة للمعايير ومتابعة تطويرها وفقا لتطور المعايير الدولية.[1]

[1] منصوري الزين بعنوان" **اهمية اعتماد المعايير الدولية للتقارير المالية وابعاد الافصاح والشفافية دراسة تحليلية تقيمية للنظام المحاسبي المالي الجديد المطبق في الجزائر**" جامعة الجزائر، نوفمبر 2011.

دراسة بن الطاهر حسين، بوطلاعة محمد جويلية 2012

حيث قامت هاته الدراسة بالتطرق الى تبني الجزائر الى مجموعة من الاصلاحات الاقتصادية وكيف ان هذا التبني كان الزامية للتماشي مع التطورات العالمية من خلال تبني النظام المحاسبي المالي المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية الذي بدا العمل من مطلع 2010 ، الان المتتبع للحياة المالية والمحاسبية في الجزائر يلاحظ عدم ايجاد تكامل بين حوكمة الشركات والنظام المحاسبي فيما يخص سبل مواجهة حالات الفساد المالي والمحاسبي الذي تعاني منه معظم الشركات الجزائرية، لاسيما مايتصل باعداد التقارير المالية الشفافة واتباع معايير ذات جودة عالية في مجال القياس والافصاح المحاسبي، حيث طرح الباحث الاشكالية الاتية:

ماهو اثر حوكمة الشركات على الشفافية والافصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي؟

حيث خلص الباحث الى انه رغم تعدد آليات حوكمة الشركات سواءا القانونية والتنظيمية او الاجتماعية، الا ان الآليات المحاسبية تحضى باهتمام كبير وتشغل الحيز الأكبر من الإجراءات والأساليب المختلفة لتطبيق لحكومة في المؤسسة، وتتمثل أهم تلك الآليات في (الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبة والمراجعة – المراجعة الخارجية والداخلية ولجان المراجعة)، حيث ان النتيجة النهائية لتلك الآليات المحاسبية تكمن في إنتاج معلومات محاسبية ذات فائدة لمختلف الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة، لذا فمن الأهمية أن تعد تلك المعلومات بمستوى شامل من الجودة بما يمكن من الاعتماد عليها ، وبما يعكس ثقة ذوي المصالح بالمؤسسة وإدارتها، ويزيد من كفاءة سوق الأوراق المالية، ورغم أن الجزائر تبنت معايير المحاسبية الدولية المعروفة بجودة المعلومات المحاسبية التي تقدمها القوائم المالية، الا ان هذا غير كافي اذا لم تتبعها إجراءاتها تخص الآليات المحاسبية الاخرى، بما يعزز مبدا الافصاح والشفافية الذي يعتبر اهم مبادئ حوكمة الشركات على الاطلاق، كما اوصى الباحث بمحاولة الزام الشركات الجزائرية على الالتزام بقواعد حوكمة الشركات، خاصة شركات المساهمة والشركات المدرجة بالبورصة.[1]

المطلب الثاني: النتائج المستخلصة من الدراسات السابقة

سنحاول من خلال هذا المطلب الى التطرق الى جميع النتائج المتوصل اليها في الدراسات السابقة ومن ثم الخروج بحوصلة لهاته النتائج وذلك من خلال التمحيص في الاشكاليات المطروحة والفرضيات المقدمة لمعالجة هاته الاشكاليات.

1- هناك نوعين من التقارير المالية تصنف حسب مستخدمي القوائم المالية وحسب القطاعات:

* تقارير مالية عامة ذات غرض عام

[1] دراسة بن الطاهر حسين، بوطلاعة محمد بعنوان"**اثر حوكمة الشركات على الشفافية والافصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي**" جامعة أم البواقي – الجزائر جويلية 2012.

* تقارير مالية خاصة ذات طابع خاص

2- لا يوجد اختلاف في أهمية البنود التي تتضمنها التقارير المالية السنوية المنشورة.

3- يمكن وضع أسس وقواعد موحدة للإفصاح تعنى بحاجات المحللين الماليين في البنوك والمؤسسات الدولية و المستثمرين.

4- يجب أستخدام بعض المؤشرات غير التقليدية جنبا إلى جنب مع المؤشرات التقليدية.

5- ضرورة توحيد الأسس المحاسبية الخاصة بالمحاسبة عن الاستثمارات في الشركات التابعة.

6- التعامل مع حقوق الأقلية على اعتبار أنها إحدى الحسابات الملحقة في حقوق الملكية، لمالها من أهميه بالغة في زيادة مستوى الإفصاح في القوائم المالية الموحدة.

7- امكانية الاعتماد على القوائم المالية الموحدة لتقييم الأداء الاستثماري للشركات القابضة.

8- توافق المعايير المحاسبية المحلية مع المعايير الدولية سيكون له اثر هائل على التدفقات الرأسمالية والافصاح المحاسبي.

9- ان البنوك والمؤسسات الاقتصادية العمومية تهتم بالإفصاح وبشكل كبير عن جميع بنود عناصر الميزانية أو المركز المالي بشكل شامل مما يعطي مستخدمي هذه المعلومات الثقة في اتخاذ القرارات التي تناسبهم.

10- الشركات الخاصة تقوم بالإفصاح ولكن بشيء من التحفظ وعدم إعطاء جميع الحقائق الملزم الإفصاح عنها في الميزانية أو المركز المالي.

11- المؤسسات الحكومة بصفة عامة تقوم بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية في قائمة الدخل دون لبس وتضليل فهي تطبق الإفصاح الشامل والكافي عكس المؤسسات الخاصة التي لا تقوم بالإفصاح الكامل عن قائمة الدخل فأغلب هذه المؤسسات تقوم بالتحايل على مصلحة الضرائب خاصة في هذه القائمة.

12- رغم تعدد اليات حوكمة الشركات سواءا القانونية والتنظيمية او الاجتماعية، الا ان الاليات المحاسبيات تحضى باهتمام كبير وتشغل الحيز الاكبر من الاجراءات والاساليب المختلفة لتطبيق الحوكمة في المؤسسة.

كما يميز هاته الدراسة عن الدراسات السابقة والتي ذكرة في هذا العمل هو ادة الدراسة المستخدمة على عكس تلك الدراسات اعتمد الباحث على استبانة و التي رائ الباحث انها الانسب في هذا النوع من الدراسات، ويميزها كذلك الاشكال المندرج تحت العنوان حيث لم تدرج تلك الدراسات هاته الزاوية من الموضوع بشكل مباشر، مما جعلها تخرج بنتائج قريبة للواقع الحقيقي لتلك الممارسات المحاسبية و هذا بناء على اجابات مستخدميها و المتمثلين في عينة الدراسة بينما توصلت مختلف الدراسات الى نتائج دقيقة و حسابية لايستطيع استخدامها الا المختصين واصحاب الخبرة عكس النتائج الموصل اليها من الدراسة الحالية فهي في متناول كل فئات ممارسي المحاسبة.

المبحث الثاني : الادبيات النظرية (الافصاح المحاسبي في القوائم المالية الموحدة)

ازداد اهتمام الجهات العلمية والمهنية المحاسبية بالإفصاح وعلى نحو خاص بعد ظهور المؤسسات, وتطور المحاسبة وارتباط هذا التطور مع القوائم المالية التي تعد مخرجات لنتائج نشاط هذه المنشآت وما تتضمنه من بيانات ومعلومات وأسس قياس يمكن استخدامها من لدن مستخدمي هذه المعلومات , التي تصبح – فيما بعد – الأساس الذي يعتمد عليه هؤلاء في اتخاذ القرارات , من اجل ذلك يعد تقديم المعلومات المالية أحد الأهداف الرئيسة للإفصاح المحاسبي حيث سنحاول من خلال هذا المبحث ابراز اهم الاسس التي يقوم عليها الافصاح في القوائم المالية الموحدة ومفاهيم حول القوائم المالية الموحدة وكذا تناولنا انواع الافصاح واهدافه، وكيف عالج النظام المحاسبي المالي هاته القوائم المالية الموحدة.

المطلب الاول : ماهية القوائم المالية الموحدة

يعترب إعداد القوائم المالية من اهم اهداف المحاسبة المالية وذلك لما لها من توصيل المعلومات إلى المتعاملين الإقتصاديين، لذا سوف نتطرق في هذا المطلب الى بعض التعاريف و أنواع القوائم المالية الموحدة.

اولا : مفهوم القوائم المالية الموحدة

1. هي القوائم المالية للمجموعة و التي يتم عرضها كما لو انها قوائم مالية لوحدة محاسبية واحدة و هي المجموعة.[1]
2. هي القوائم المالية التي يتم اعدادها للمجموعة (الشركة الام) وكانها شركة واحدة.[2]
3. هي قوائم فعلية تعد على مستو المجموعة و التي ترأسها شركة أم تسيطر على شركة أو اكثر تابعة وذلك من منطلق انها تمثل جميعا وحدة أقتصادية واحدة إلا أن كل منها يعتبر بمثابة وحدة محاسبية مستقلة.[3]

من خلال ما ذكر اعلاه و استنتاجا من هاته التعاريف يمكننا القول انا القوائم المالية الموحدة هي عبارة على قوائم شاملة لمجموعة من الشركات تنشط اقتصاديا تجمع كل قوائمها على مستوى شركة واحدة لها حق السيطرة وكأنها قوائم لشركة واحدة.

ثانيا: القوائم المالية الموحدة:

الميزانية المالية الموحدة: تتضمن تجميع أصول و خصوم و حقوق ملكية المجموعة مع الاخذ في الحسبان العلاقات المتبادلة بين شركات المجموعة.

جدول حسابات النتائج الموحدة: يتم من خلاله مقارنة إيرادات شركات المجموعة مع تكاليف الحصول على هذه الايرادات و الوصول الى الصافي في المجموعة

1 لجنة معايير المحاسبة الدولية ، معيار توحيد القوائم المالية ، ديسمبر 1998.

2 النظرية المحاسبية ،وليد ناجي الحيالي ، الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك ، طبعة 2007 ، ص 366 ،منشورات على الموقع (http://www.ao.academy.org) .

3 محمد ابو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية،الاردن ، دار وائل، ص403.

قائمة التدفقات النقدية الموحدة: توضح صافي التدفقات النقدية الداخلة و الخارجة من الانشطة التشغيلية و التمويلية و الاستثمارية لشركات المجموعة.[1]

ثالثا: اهداف القوائم المالية الموحدة

تستخدم القوائم المالية الموحدة في الإفصاح المحاسبي عن الموارد المتاحة والالتزامات ونتائج العمليات لوحدة محاسبية واحدة تمارس في نطاقها مجموعة من الشركات المرتبطة ببعضها البعض أنشطتها الاقتصادية العادية وذلك لتحقيق ثلاثة أغراض رئيسية هي:

1 إدماج أرصدة حسابات الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات الخاصة بكل من الشركة القابضة والشركات التابعة لها.

2 استبعاد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن العمليات المتبادلة بينهم .

3 تسوية أرصدة الحسابات المقابلة بينهم.

4 توفير معلومات عن موارد الوحدة و المطالبات المترتبة على هذه الموارد و التغيرات في كل منها.

5 توفير معلومات عن تقدير النفقات النقدية المتوقعة و الحالية.

6 توفير المعلومات المفيدة لقرارات الاستثمار و الائتمان.[2]

المطلب الثاني: مفهوم الافصاح المحاسبي

يعتبر الإفصاح المحاسبي ذا أهمية بالغة في نظرية المحاسبة والممارسات المحاسبية وقد لقي اهتماما كبيرا من طرف الباحثين المهتمين بالسوق المالي وكذلك المهنيين نظرا لكون هذا الأخير يتأثر بطبيعة الإفصاح،

حيث إن الإفصاح الفعال يهدف لتوفير المعلومات الملائمة لمستخدمي القوائم المالية من اجل اتخاذ قرارات مالية واقتصادية عالية الجودة، ويمكننا كذلك من التنبؤ والتخطيط السليم.

اولا: مفهوم الافصاح المحاسبي

1-1- هو توفير المعلومات الملائمة للفئات التي تستخدم البيانات المحاسبية في اتخاذ قرارات اقتصادية تتعلق بالمنشاة مصدرة البيانات كما تهيئ لهؤلاء المستخدمين بعض المؤشرات المالية التي تمكنهم من التنبؤ ببعض المتغيرات الرئيسية لتلك المنشاة .[3]

1- 2- هو عملية إيصال ونقل المعلومات التي أعدت في مرحلة القياس لمن يستخدمها ويوظفها ويحتاجها، سواء داخل المؤسسة أو خارجها ، بحيث يجب مراعاة أهمية المعلومات التي يفصح عنها ، والوقت الذي يتم فيها الإفصاح وبأي وسيلة.[1]

---

[1] محمد ابو نصار، جمعة حميدات، المرجع السابق، ص416.

[2] نقلا عن ماجد ماهر مذكرة ماجستير بعنوان **مدى قابلية اعداد قوائم مالية موحدة وفق المعايير الدولية الجامعة** الاسلامية قطاع غزة،سنة 2008،ص38

[3] حسين عبد الجليل ال غزوي، **الافصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية**، بحث ظمن متطلبات برنامج الماجستير، الاكاديمية العربية بالدنمارك، سنة 2009، ص 11.

1-3- ويقول محمد سمير الصبان: يعني اظهار كل المعلومات التي قد تؤثر في موقف متخذ القرار تجاه قرار معين يتعلق بالوحدة المحاسبية، كما يعني ايضا ان تظهر المعلومات في القوائم والتقارير المحاسبية بلغة مفهومة للقارئ الواعي دون لبس اوتظليل او موراة.[2]

هو بث المعارف أو نقل المعلومات من مصدر انتاجها الى مستقر الاستفادة منها أو استخدامها، فالإفصاح هو نقل هادف للمعلومات ممن يعلمها لمن لا يعلمها[3]

1-4- إظهار كافة المعلومات التي تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة المحاسبية، وهذا يعني أن تظهر المعلومات في القوائم والتقارير المحاسبية بلغة مفهومة للقارئ ودون أي لبس أو تضليل[4].

وهنا فإنه يمكن القول بان عملية الافصاح تؤدي الى نشر و عرض المعلومات بشكل يجعل من تلك المعلومات المحاسبية او المالية او اية معلومات ضمن التقارير المالية ملائمة لاتخاذ قرار و شفافة بدرجة كافية فإن هذا يقود معدي البيانات المالية و ادارات الشركات الى توخي المصداقية بشكل اكبر كون الافصاح الصادق سيجعل من تلك المعلومات ارقام تعكس الواقع الفعلي بدرجة جيدة .

ثانيا:أهمية واهداف الإفصاح المحاسبي:

2-1اهمية الافصاح المحاسبي :

تكمن أهمية الإفصاح والشفافية للشركات المساهمة في التقارير المالية وأخبارها الاستثمارية التي تفصح عنها، وذلك ليكون المستثمر على دراية كافية عن المعلومات ذات العلاقة بالشركات المدرجة في أسواق المال والتمكن من التعرف على العوائد من نشاط هذه الشركات ليستطيع اتخاذ قراره الاستثماري، كما يسهل الإفصاح على عملية الاطلاع والمتابعة لصاحب العلاقة بالشركة، كما تأتي أهمية الإفصاح والشفافية في البيانات المالية في عملية الكشف عن معلومات (مالية وغير مالية) التي تهم المستثمرين.

2-2اهداف الافصاح المحاسبي :

يهدف الإفصاح بدرجة الأولى إلى عرض القوائم المالية إلى المستثمرين بصورة خالية من التشويش والتضليل في هذه القوائم ومعرفة المركز المالي للشركة، كما يهدف الإفصاح إلى معرفة الوضع المالي للشركة من الناحية الاستثمارية ومعرفة مدى جدوى الاستثمار في هذه الشركات، كما أن هدف الإفصاح في القوائم المالية هو سرد جميع المعلومات

---

[1] مسعود صديقي، مرزوقي مرزوقي -**التوحيد المحاسبي الدولي بين المأمول والموجود** -ملتقى دولي تحث عنوان :**النظام ا لمحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية**-المركز الجامعي بالوادي -جانفي- 2010 ص3

[2] محمد سمير الصبان، **دراسات في الموجودات المالية / اصول القياس واساليب الاتصال المحاسبي**، الدار الجامعية بيروت، طبعة 1991، ص103.

[3] محمد سمير الصبان،المرجع السابق ،طبعة 1996، ص147.

نقلا عن رولا كاسر لايقة، **القياس والافصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورهما في ترشيد قرارت الاستثمار**، ماجستير محاسبة مصرفية، جامعة تشرين سوريا 2007، ص 54.

[4] لطيف زبود، عقبة الرضا ،رولا لايقة،" **الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم(30)**"، مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية، 2006، مجلد: 28، العدد: 2، ص:202

التي يجب أن تتضمنها القوائم المالية للشركة حتى تكون مفيدة لمن يستخدمونها، ومن أهداف الإفصاح هي طبيعة المعلومات التي يجب أن تحتويها القوائم المالية التي يحتاج إليها من يستخدمون هذه القوائم بصفة أساسية.[1]

و تحول تركيز اهداف الافصاح من حماية مصالح المودعين الى حماية مصالح جميع الفئات الاخرى، مثل المساهمين والمستثمرين والمقرضين.[2]

ثالثا: انواع الإفصاح المحاسبي

تتعد أنواع الإفصاح وهذا تبعا للغرض المنشود منه، لذلك يمكن الإشارة إلى أنواع الإفصاح تبعاً للأهداف من خلال ما يلي[3]:

3-1- الإفصاح الكامل: يشير إلى مدى شمولية التقارير المالية وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ ، ويأتي التركيز على ضرورة الإفصاح الكامل من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات، ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية التي تؤثر بشكل جوهري على مستخدمي تلك القوائم .

3-2- الإفصاح العادل: يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية، إذ يتوجب إخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح مصلحة فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشكل متوازن.

3-3- الإفصاح الكافي: يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المالية في القوائم المالية ، ويمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى كونه يؤثر تأثيراً مباشراً في اتخاذ القرار ناهيك عن أنه يتبع للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد .

3-4- الإفصاح الملائم: هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المؤسسة وطبيعة نشاطها. إذ أنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط المؤسسة وظروفها الداخلية.

3-5- الإفصاح التثقيفي (الإعلامي): أي الإفصاح عن المعلومات المناسبة لأغراض اتخاذ القرارات مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية ، الإفصاح عن الإنفاق الرأسمالي الحالي والمخطط ومصادر تمويله ، ويلاحظ أن هذا النوع من الإفصاح من شأنه الحد من اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على المعلومات الإضافية بطرق غير رسمية يترتب عليها مكاسب لبعض الفئات على حساب أخرى

[1] وصفي عبد الفتاح أبو المكارم ،دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة ، 2002، ص68.

[2] محمد مطر، موسى السويطي، التاصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية، دار وائل للنشر، 2008، ص ص 340،342.

[3] عبد اللطيف زيود، وأخرون، دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (29) العدد (1)2007، ص: 171-188

3-6- الإفصاح الوقائي: يقوم هذا النوع من الإفصاح على ضرورة الإفصاح عن التقارير المالية بحيث تكون غير مضللة لأصحاب الشأن والهدف الأساسي لذلك حماية المجتمع المالي (المستثمر العادي) ذو القدرة المحدودة على استخدام المعلومات لهذا يجب أن تكون المعلومات على درجة عالية من الموضوعية فالإفصاح الوقائي يتفق مع الإفصاح الكامل لأنهما يفصحان عن المعلومات المطلوبة لجعلها غير مضللة للمستثمرين الخارجيين.

المطلب الثالث: القوائم المالية الموحدة طبقا للنظام المحاسبي المالي

اولا: النصوص التشريعة المعالجة للقوائم المالية الموحدة

يتضمن المرسوم تنفيذيّ رقم 156 - 08مؤرّخ في 20جمادى الأولى عام 1429الموافق ل 26مايو سنة 2008تطبيق أحكام القانون رقم 11 - 07المؤرخ في 15ذي القعدة عام 1428الموافق 25نوفمبر سنة 2007 والمتعلق بالنظام لمحاسبي المالي، والصادر بالجريدة الرسمية رقم 27 سنة 2008، حيث تناول القوائم المالية الموحدة في المواد التالية:[1]

المادة 39 تطبيقا للمادة 36من القانون رقم 07- 11المؤرخ في 15ذي القعدة عام 1428ا لموافق 25نوفمبر سنة 2007وا لمذكور أعلاه، تعد الحسابات ا لمدمجة من طرف أي مؤسسة تراقب مؤسسة أو عدة مؤسسات أخرى . تعرف الرقابة على أنها سلطة إدارة السياسات ا لمالية والعملياتية لمؤسسة بغرض الحصول على امتيازات من هذه النشاطات .

ا لمادة 40: يعتبر أن مؤسسة يراقب مؤسسة أخرى في الحالات الآتية :

الامتلاك ا لمباشر أو غير ا لمباشر من طرف وسيطرة الفروع ، لأغلبية حقوق التصويت في مؤسسة آخر ، السلطة على أكثر من % 50من حقوق التصويت ا لمتحصل عليها في إطار اتفاق مع الشركاء الآخرين أو ا لمساهمين،

- سلطة تعيين أو إنهاء مهام أغلبية مسيري مؤسسة آخر،
- سلطة تحديد السياسات ا لمالية والعملياتية للمؤسسة،
- سلطة جمع أغلبية حقوق التصويت في اجتماعات هيئات تسيير لمؤسسة .

المادة 41 :تعد المؤسسات ا لمذكورة في ا لمادتين 31و 34من القانون رقم 07- 11ا لمؤرخ في 15ذي القعدة عام 1428ا لموافق 25نوفمبر سنة 2007وا لمذكور أعلاه ، حسابات مدمجة وحسابات مركبة وفقا لطريقة التكامل الشامل وطريقة المعادلة .

تحدد كيفيات إعداد وعرض ونشر الحسابات ا لمدمجة والحسابات ا لمركبة. وجب قرار من الوزير المكلف با لمالية .

[1] القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي الجريدة الرسمية،العدد 27.

ثانيا: شروط ومبررات اعداد القوائم المالية الموحدة

2-1- الشروط : تتمثل متطلبات إعداد القوائم المالية الموحدة في

- وجود تجانس او تكامل بين النشاط الذي تمارسه الشركة القابضة و الشركات التابعة لها .
- استمرار سيطرة الشركة القابضة على الشركة التابعة لها ، وذلك بتمليك اكثر من الاسهم العادية للشركة التابعة ، و ان تكون السيطرة دائمة و مستمرة .
- ان يكون هناك توافق في الفترات المحاسبية، في الشركات مجموعة الاقتصادية.
- اتساق المبادئ المحاسبية و التي على اساسها تعد القوائم المالية لكل من الشركة القابضة و التابعة.

2-2- المبررات: هناك عدة مبررات لاعداد و نشر القوائم المالية الموحدة لمجموعة الشركات المكونة لمجموعة اقتصادية واحدة و هي

- الشخصية الاعتبارية لمجموعة الشركات كوحدة اقتصادية و يقوم هذا المدخل على اساس ان المجموعة الاقتصادية لها كيان و شخصية معنوية كوحدة واحدة اقتصادية افتراضية و لكن هذا المدخل يعوزه المسند القانوني ولاستحالة وجود الشخصية الاعتبارية الواحدة للمجموعة ، حيث ان كل شركة من الشركات لها شخصية مستقلة و منفصلة قانونا عن غيرها من الوحدات .
- المشاركة بالتضامن : وطبقا لهذا المدخل يعتبر ان هناك علاقة تضامنية مشتركة بين الشركة القابضة و شركاتها التابعة .

ولكن يعاب على هذا المبرر ان الشركتين غير متكافئين و انهما غير متساويين في الادارة و المسؤلية .

- الاحصائي: و الذي يقوم على اعتبار القوائم المالية احصائية لمجموعة من الشركات كوحدة متكاملة.

وهذا المبرر ينظر اليه على انه اكثر قبولا و منطقيا لأنه يتفادى الناحية القانونية في عدم وجود شخصية اعتبارية مستقلة للمجموعة كلها كوحدة وإن كان ينسب إليه القصور في معالجة التسويات بشكل محاسبي دقيق ، حيث يأخذ في الاعتبار هذه القوائم على انها قوائم احصائية رغم انها تستند في اعدادها سواء من حيث المبادئ او الاجراءات الى المبادئ المحاسبية المتعارف عليها[1]

[1] وليد ناجي الحيالي ، النظرية المحاسبية ، مرجع سبق ذكره ، طبعة 2007 ، ص 368 منشورات على الموقع (http://www.ao.academy.org)

ثالثا: إجراءات التوحيد و متطلبات الافصاح:

3-1- إجراءات التوحيد: عند المعالجة المحاسبية في القوائم المالية الموحدة يجب الاخذ بعين الاعتبار مايلي :

أ ــ إستخدام الشركة القابضة و الشركة التابعة عند إعداد القوائم المالية الموحدة سياسات محاسبية موحدة، مثلا إذا كانت الشركة القابضة تتبع نموذج القيمة العادلة في تقييم بند الممتلكات و المعدات في حين تتبع الشركة ا لتابعة نموذج التكلفة التاريخية ففي هذه الحالة يجب إتباع سياسات محاسبية موحدة لهدف إعداد القوائم المالية الموحدة (توحيد السياسات المحاسبية).

ب – عند إعداد القوائم المالية الموحدة يتم مايلي:

- تجميع بنود الاصول والالتزامات وحقوق الملكية والدخل والمصروفات المتماثلة بنداً بنداً للقوائم المالية المشترك القابضة والتابعة.
- حذف القيمة الدفترية أو المسجلة لحساب الاستثمار في الشركات التابعة في ميزانية الشركة القابضة.
- تحديد نصيب الأقلية في صافي دخل الشركة التابعة التي سيتم توحدها في القوائم المالية الموحدة وإظهاره بشكل منفصل في قائمة الدخل الموحدة.

عرض حقوق الاقلية في بند مستقل ضمن حقوق الملكية في الميزانية الموحدة، وتتمثل حقوق الأقلية في مايلي:

- رصيد حقوق الاقلية بتاريخ التوحيد الاصلي (تاريخ الاندماج)،
- حصة الاقلية من التغيرات في حقوق الملكية للشركة التابعة منذ تاريخ التوحيد الاصلي.
- يتم حذف جميع المعاملات والارصدة وبنود الدخل والمصاريف بين المجموعات بشكل كامل، أي العمليات التي تتم بين الشركة القابضة وشركاتها التابعة وبين الشركات التابعة نفسها.
- يجب إعداد القوائم المالية للشركة القابضة والشركة التابعة بنفس التاريخ، أي أن تكون السنة المالية تنتهي بنفس اليوم. ذا كان تاريخ إعداد القوائم المالية مختلف بين الشركة القابضة وإحدى شركاتها التابعة عندئذٍ يجب على الشركة التابعة تقديم قوائم مالية إضافية بتاريخ القوائم المالية للشركة القابضة بغرض التوحيد، شريطة أن لاتزيد فترة الاختلاف عن 03 أشهر، ويتم إجراء تعديلات لأثر المعاملات والأحداث الواقعة بين تاريخ القوائم المالية للشركة التابعة والقوائم المعدة بتاريخ القوائم المالية للشركة القابضة.
- وإذا بلغت الخسارة التي تتحملها الاقلية أكبر من حقوقهم في الشركة التابعة فإن الزيادة في تلك الخسائر يتم تحميلها على المجموعة (إلا إذا كانت الاقلية ملتزمة بتعويض ودفع الخسائر).
- عند إعداد الميزانية الموحدة إذا كانت تكلفة الاستثمار في الشركة التابعة أكبر من حصة الشركة الام في القيمة العادلة لصافي الاصول، يتم إثبات الفرق كفارق اقتناء موجبة. اما إذا كانت تكلفة الاستثمار في الشركة التابعة أقل من حصة

الشركة الام في القيمة العادلة لصافي لاصول يتم الاعتراف بالفرق كفارق اقتناء سالبة، والتي تعتبر أرباح تظهر في جدول حسابات النتائج الموحد.[1]

3-2- يتطلب الافصاح كما يلي في القوائم المالية الموحدة:

- طبيعة العلاقة بين الشركة القابضة والشركة التابعة التي لا تملك الشركة القابضة فيها أكثر من نصف سلطة التصويت بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال الشركات التابعة.

مبررات عدم سيطرة الشركة عن الشركة التابعة بالرغم من ملكيتها لأكثر من نصف حقوق التصويت في الشركة التابعة.

تاريخ القوائم المالية لشركة ا لتابعة وهل هي مطابقة أو مختلفة عن تاريخ القوائم المالية للشركة القابضة. وعند وجود إختلاف يجب تبيان أسباب ذلك.

طبيعة ومدى وجود أية قيود هامة على قدرة الشركات التابعة على تحويل الاموال للشركة القابضة في صورة توزيعات أرباح نقدية أو تسديد قروض أو سلف. [2]

[1] المعيار المحاسبي الخاص بالقوائم المالية الموحدة، لجنة معايير المحاسبة الدولية ص 3-5 .

[2] محمد ابو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية، مرجع سابق، ص 432-429.

خلاصة الفصل

خصص هذا الفصل للتعرف عما جاء في الدراسات السابقة حول الافصاح المحاسبي في القوائم المالية الموحدة، التي تعتبر من الوسائل الأساسية في الاتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة المؤسسة داخل المجموعة، و بالتدقيق فيما ستحققه من نتائج و هي : الميزانية الموحدة – قائمة حسابات النتائج الموحدة –قائمة تدفقات الخزينة الموحدة و حتى تكون المعلومات المحتواة في هذه القوائم ذات خصائص نوعية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار التوفيق بين التكلفة و العائد، بحيث يجب أن تكون منفعة المعلومات أكبر من تكلفة إعدادها.كما يجب أن تضبط هذه القوائم تحت إشراف مسؤولية مسيري المؤسسة أمام مستخدمي هاته القوائم.

الميزانية الموحدة هناك تغيير من حيث الشكل و المحتوى، فتصنف العناصر إلى جاري و أخرى غير جارية، من ناحية أخرى لا تأخذ بعين الاعتبار إلا العناصر التي تدخل في عملية الاستغلال.

قائمة حسابات النتائج الموحدة، الذي يمكن المهتمين بالقوائم المالية الموحدة بقياس الكفاءة الاقتصادية للمجموعة، و يوفر المعلومات التي من خلالها يمكن التعرف على أماكن وجود فرص الاستثمار المربحة.

قائمة تدفقات الخزينة الموحدة فهي توفر المعلومات الخاصة بالمتحصلات و المدفوعات النقدية للمؤسسة خلال الفترة، و كذا دورها في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية التي يمكن توفيرها لسداد الديون.

و في هذا الفصل كذلك تم إبراز أهمية الافصاح المحاسبي في القوائم المالية الموحدة بإظهار متطلبات الافصاح و اجراءات التوحيد .

تمهيد:

بعد الاحاطة بالجانب النظري للقوائم المالية الموحدة لإظهار إفصاح محاسبي عالي الجودة، من خلال الدراسة الميدانية، نحاول في هذا الفصل معرفة مدى مساهمة القوائم المالية الموحدة للمؤسسات المجموعة في تلبية متطلبات الإفصاح المحاسبي، ومن ثم انتاج معلومات مالية تتوفر على الخصائص النوعية.

بهدف تحقيق هذا سنحاول من خلال هذا الفصل اقتراح نموذج يمكننا من تقييم مدى توفر المعلومات المحاسبية للمؤسسات الملزمة بإخراج القوائم المالية الموحدة، ثم تطبيقه على عينة الدراسة.

ولتحقيق هذا الهدف قمنا باختيار عينة من الاكاديميين و المهنيين ، تم تشخيص واقع هذا النوع من القوائم المالية وفق منهجية متسلسلة و محكمة، تخللتها زيارة ميدانية لهذه المؤسسات، بغية معرفة مدى تحقيقها لمتطلبات الافصاح المحاسبي.

المبحث الاول:الطريقة و ادوات الدراسة

يتناول هذا المبحث وصفًا لمنهج الدراسة، ولأفراد مجتمع الدراسة وعينتها، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة، كما يتضمن وصفا للإجراءات التي قام بها الباحث في تقنين أدوات الدراسة وتطبيقها، وطرق إعدادها، وصدقها وثباتها، وأخيرا المعالجات الإحصائية التي اعتمد الباحث عليها في تحليل الدراسة.

المطلب الاول:مرحلة اعداد الاستبيان

اعتمدنا في هذا المطلب على أسلوب التحري المباشر باستخدام أداة الاستبيان والتي تعد من بين أهم الأدوات المتعلقة بالتقدير الشخصي للظواهر والأحداث، وهذا لمعرفة مدى تطابق وجهة نظر العينة المختارة من مجتمع الدراسة.

1 تصميم استمارة الاستبيان

من خلال هذه المرحلة حاولنا قدر الإمكان تصميم أسئلة الاستمارة بصفة بسيطة، بحيث تكون سهلة وقابلة للفهم من قبل المستجوبين والذين من المفترض أن يكونوا على اطلاع واسع بموضوع الدراسة، بحيث تسمح لنا هذه الأسئلة بالإجابة على فرضيات البحث، وقد استعنا ببعض المراجع والملتقيات التي تناولت مواضيع النظام المحاسبي المالي لإعداد هذا الاستبيان، وهذا للإحاطة بكل جوانب تصميم الاستبيان لرفع نسبة الإجابة والقبول لدى عينة الدراسة.

تمت طباعة الاستبيان على أوراق عادية،حيث تضم خمسة وعشرون سؤالا، وتم صياغتها باللغة العربية، وتم التأكد من سلامة المحتوى المعلوماتي لاستمارة الاستبيان من حيث (دقة الأسئلة، وابتعادها عن الغموض، تغطية الأسئلة لجميع محاور الدراسة، ....). قمنا بوضعه في اختباراً وليقصد معرفة مدى إمكانية عمله بشكل ملائم، واستخراج النقائص والسلبيات التي قد تشوبه، خاصة التكرار أو طول الأسئلة والغموض والتعقيد، التي قد تجعل من أفراد العينة يشعرون بالملل، مما يقود هم لعدم التعامل مع الاستبيان بشكل جدي.

و بعد الأخذ بعين الاعتبار الملاحظات التي صدرت عن الأساتذة المحكمين ، تم ضبط استمارة الاستبيان وصياغتها بشكل نهائي.

2 منهجية الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين تطبيق القوائم المالية الموحدة والافصاح المحاسبي ، ومن أجل تحقيق هدف الدراسة قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة النظرية لأنهيتن اسبمع الظاهرة موضع البحث، كذلك استخدم الباحث المصادر الأولية والثانوية لجمع البيانات لإجراء الدراسة، حيث سيتم معالجة البياناتا لأوليةباستخدام أساليب التحليل الإحصائ يالمناسبة لأهداف الدراسة بما في ذلك النسب المئوية للتوزيع التكرار الإحصائي واستخراج النتائج والمتوسطات الحسابية، وذلك منخلا لاستخدام برنامج SPSS

3 مصادر جمع المعلومات:

استخدم الباحث العديد من المصادر الثانوية في دراسته الحالية بهدف اختبار فروضها، وتحقيق أهدافها، وهي موضحة كالتالي:

المصادرالثانوية :تتمثل في

- الوثائق والنشرات والإحصائيات التي لها علاقة بموضوع البحث.
- الكتب والمراجع والدوريات والمجلات.
- الدراسات والبحوث السابقة التي لها علاقة بموضوع البحث.
- شبكة الإنترنت.

أما المصادر الأولية : فتمثلت في تطوير استبانة لجمع البيانات والمعلومات اللازمة عن مجتمع الدراسة ومعالجتها وتحليلها إحصائيًا والحصول على النتائج.

4 أداة الدراسة:

تم الاعتماد على الاستبانة كأداة لجمع البيانات، حيث أنه عند تصميم الاستبانة تم تقسيمها الى متغيرين حيث اعتمد الباحث في اختباره على هذان المتغيرين

وتم تقسيم الاستبانة إلى ثلاثة محاور كالتالي:

المحور الأول :يناقش المعلومات الشخصية لافراد العينة ويتكون من (6) اسئلة.

المحور الثاني:يناقش تطبيق القوائم المالية الموحدة ويتكون من (4) أسئلة.

المحور الثالث:يناقش ملائمة القوائم المالية الموحدة لمتطلبات الافصاح المحاسبي ويتكون من (15) سؤال.

5 مجتمع الدراسة:يتكون مجتمع الدراسة من العاملين في الإدارة العليا في المؤسسات الملزمة بتطبيق القوائم المالية الموحدة و المحاسبين المهنيين و الاساتذة الجامعيين، حيث تم الحصول على قائمة مكونة من (40) مترشح وترجع أسباب اختيار افراد العينة بناء على مايلي:

1- جميع افراد العينة يمارسون هذا النوع من المحاسبة، وبالتالي تتوفر بيانات كاملة عن هذه الدراسة.

2- جميع افراد العينة لديهم اطلاع وبعض المعلومات عن مفاهيم القوائم المالية الموحدة و عن الافصاح المحاسبي، وبالتالي تدعم هدف البحث المتمثل في دراسة العلاقة بين تطبيق القوائم المالية الموحدة والافصاح المحاسبي فإن ذلك سيساعد في تحقيق هدف البحث.

3-أيضا تتميز هذه العينة بوجود معرفة لدى افرادها، مما يسهل عملية تعبئة الاستبانات عند توزيعها عليهم.

4-كذلك تم الاعتماد عند تخصيص مجتمع الدراسة التطبيق يميل لصالح الشركات الأكبر من حيث عدد الموظفين ورأس المال ووجود قسم خاص بالجودة، وبالتالي فإن تخصيص مجتمع الدراسة يدعم تحقيق الهدف المنشود.

6 عينة الدراسة: تتميز عينة الدراسة بأنها عينة عمدية حيث تم توزيع الاستبانات على المخرجين و المستخدمين لهذا النوع من القوائم المالية التي لها علاقة بموضوع الدراسة – متمثلة في القوائم المالية الموحدة، وقام الباحث بتوزيع (60) استبانة على افراد العينة حيث تمثل مجتمع الدراسة، وبذلك يكون الباحث استخدم أسلوب الحصر الشامل في توزيع استبانة الدراسة.

تم استرداد (48) استبانة منأصل(60) ، وخلال التحليل استبعد ثمنية استبانات لعدم جدية المستجيب في الإجابة عليها، ليصبح العدد الكلي الذي تمت عليه عملية التحليل هو(40) استبانة بنسبة80%.

7 صدق وثبات الاستبانة: قام الباحث بإجراء عدد من الاختبارات على الاستبانة للتأكد من صحتها وثباتها مستخدمًا في ذلك تحكيم الاستبانة من خلال محكمين بالإضافة للاختبارات الإحصائية اللازمة للتحقق من الصدق والثبات.

8 صدق المحكمين: تم عرض الاستبانة بعد تصميمها على عدد من المحكمين للتحقق من صدقها ومدى قياسها للهدف الذي صممت من أجله، وقد اشتملت مجموعة المحكمين على أساتذة جامعيين بالإضافة إلى متخصصين في مجال المحاسبة، وقد قام المحكمون بإبداء آرائهم ومقترحاتهم حول الاستبانة ومدى ملائمتها لقياس الهدف التي صممت من أجله، وقد أخذ الباحث معظم اقتراحات المحكمين بعين الاعتبار حيث قام بحذف وتعديل وإضافة بعض الفقرات،كما قام بدمج وإعادة توزيع بعض الفقرات وصول اللشكل النهائي للاستبانة

9 صدق أداة الدراسة: تم حساب الاتساق الداخلي للاستبانة على عينة استطلاعية مكونة من 40 استبانة من خلال حساب قيمة معامل الارتباط بين كل فقرة والقيمة الكلية للمحور، وكذلك حساب الاتساق الداخلي من خلال حساب قيمة معامل الارتباط بين كل محور والقيمة الكلية للمحاور.

المبحث الثاني:نتائج الدراسة التطبيقية واختبار الفرضيات

المطلب الاول: تحليل خصائص عينة الدراسة:

جدول رقم (1): توزيع أفراد العينة حسب الجنس

Q1	التكرارات	النسبة المؤية
ذكر	23	%57,5
انثى	17	%42,5
المجموع	40	%100

الشكل رقم (1) تمثيل بياني لمجتمع الدراسة حسب الجنس

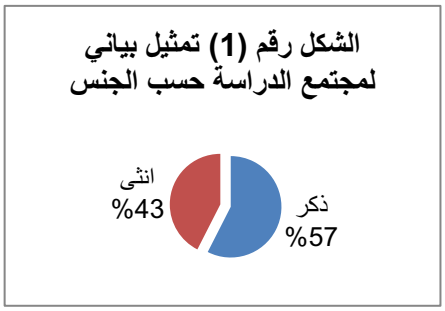

المصدر:من إعداد الطالب بناءا على نتائج الاستبيان

يوضح جدول رقم (1) أن نسبة الذكور بلغت 57,5 % من إجمالي العينة، في حين بلغت نسبة الإناث 42,5 % من إجمالي العينة.

2-جدول رقم (2): توزيع أفراد العينة حسب العمر :

	التكرارات	النسبة
اقل من 25	12	30
بين 26- 35	13	32,5
اكثر من 36	15	37,5
المجموع	40	100

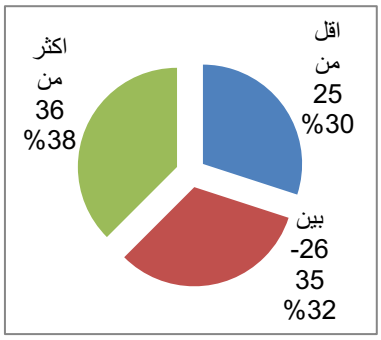

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

يوضح جدول رقم (2) أن نسبة الافراد الذي تقل أعمارهم عن 25 سنة بلغت30 % من إجمالي العينة، في حين بلغت نسبة الافراد الذين تنحصر اعمارهم بين(35،26) حد 35% من إجمالي العينة كما يحظى باقي أفراد العينة والذين تفوق أعمارهم 36 سنة بنسبة 38%من إجمالي العينة.

– الجدول و الشكل رقم (3) توزيع مجتمع الدراسة حسب المستوى العلمي :

	التكرارات	النسبة
متخرج من المعهد	18	45%
شهادة جامعية	22	55%
المجموع	40	10%

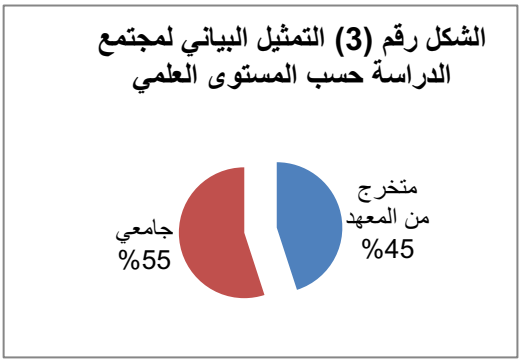

المصدر:من إعداد الطالب بناء على نتائج الإستبيان

يوضح جدول رقم (3) أن نسبة المتخرجين من الجامعة والاكاديميين بلغت55 % من إجمالي العينة، في حين بلغت نسبة 45% خريجي المعاهد والمدارس الخاصة من إجمالي العينة.

– جدول رقم (4) توزيع مجتمع الدراسة حسب المهنة:

	التكرارات	النسبة
استاذ	15	37,5%
محاسب	16	40%
اخر	9	22,5%
المجموع	40	100%

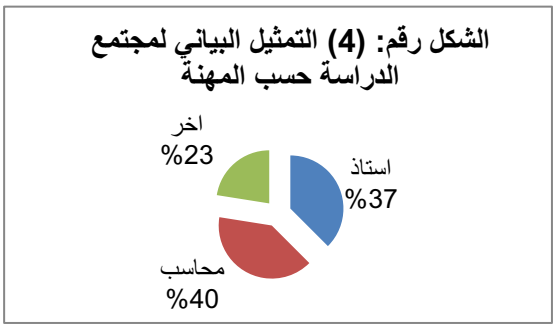

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

يوضح جدول رقم (4) أن نسبة الافراد الذي يمارسون مهنة المحاسبة بلغت 40 % من إجمالي العينة، في حين بلغت نسبة الاساتذة حد 37%من إجمالي العينة والذين يمارسون مهن اخرى ولهم دراية بالمحاسبة بلغت بنسبة 23% من إجمالي العينة.

– الجدول رقم (5) توزيع مجتمع الدراسة حسب الخبرة:

	النسبة المؤية	التكرارات
22,5	9	اقل من 5 سنوات
35	14	بين 6 و 10 سنة
42,5	17	اكثر من 10
100	40	المجموع

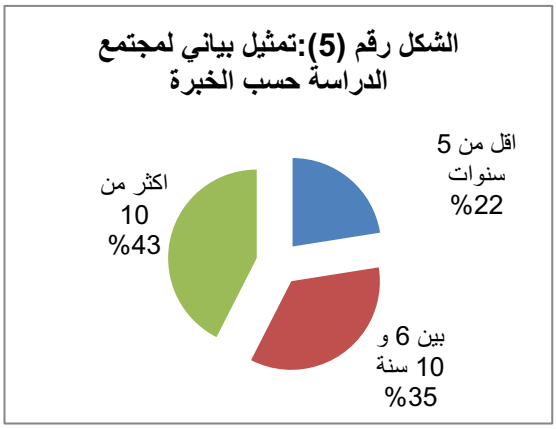

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

يوضح جدول رقم (5) أن نسبة الافراد الذين تقل خبرتهم عن 5 سنة بلغت 22 % من إجمالي العينة، في حين بلغت نسبة الافراد الذين تنحصر خبرتهم بين (6،10) حد 35% من إجمالي العينة كما يحظى باقي أفراد العينة والذين تفوق خبراتهم 10 سنة بنسبة 43%من إجمالي العينة.

6–الجدول رقم (06) توزيع مجتمع الدراسة حسب القطاع الذي تنتمي إليه:

	التكرارات	النسبة
قطاع حكومي	17	42,5
قطاع خاص	23	57,5
قطاع مختلط	0	0
المجموع	40	100

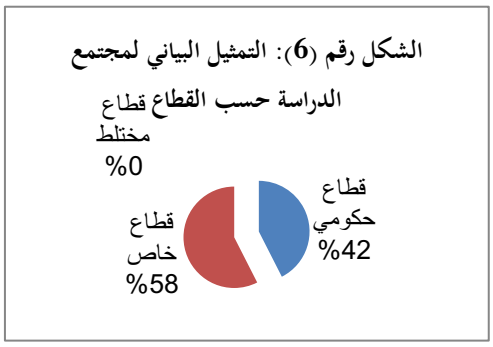

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

يوضح جدول رقم (6) أن نسبة الافراد العاملين في القطاع الحكومي بلغت 42 % من إجمالي العينة، في حين بلغت نسبة الافراد العاملين في القطاع الخاص حد 58% من إجمالي العينة كما لا يتوفر في العينة أفراد عاملين في القطاع المختلط.

الجدول رقم (7) إختبارألفاكرونبخ :

وقد بلغ معامل الثبات ألفا لأفراد العينة كوحدة واحدة وللاستبيان بشكل عام ,832 وهي نسبة تدل على مستوى قوي من ثبات لأداة القياس.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,823	25

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

1- عرض نتائج الفرضية الاولى:

الجدول رقم(8): كيف تقيم التغيرات التي عرفتها الممارسة المحاسبية في المؤسسات منذ تطبيق القوائم المالية الموحدة في ظل النظام المحاسبي المالي ؟

Q7	التكرارات	النسبة المئوية
مهمة جدا	29	72,5%
مهمة	9	22,5%
قليلة الاهمية	2	5%
المجموع	40	100%

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

يوضح جدول رقم (7) أن نسبة 72,5 % من إجمالي العينة اجابو بمهة جدا، في حين بلغت نسبة الافراد الذين قالو انها مهمة حد % 9من إجمالي العينة كما لا يعتبرها مهمة أفراد العينة الذين بلغت بنسبتهم 5%من إجمالي العينة.

يعني هذا انه هناك نية في تطوير عملية الافصاح المحاسبي في المخرجات المحاسبية.

الجدول رقم (9): ما رايك في سن المشرع لقواعد الزامية تلزم المؤسسات المجمعة بتطبيق هذا النوع من القوائم؟

Q8	التكرارات	النسبة المئوية
موافق	27	67,5%
غير موافق	11	27,5%
محايد	2	5%
المجموع	40	100%

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

يوضح جدول رقم (9) أن نسبة الافراد الذي يوافقون الفقرة 8 بلغت 67,5 % من إجمالي العينة، في حين بلغت نسبة الافراد المعترضين حد 27,5% من إجمالي العينة كما يحظى باقي أفراد العينة بنسبة 5%من إجمالي العينة.

يفسر هذا الجهود المبذولة من طرف القائمين على تنظيم المحاسبة

الجدول رقم (10): هل تتفق مع تطبيق القوائم المالية الموحدة في المؤسسات القابضة الجزائرية ؟

	التكرارات	النسبة المئوية
موافق	25	62,5%
غير موافق	9	22,5%
محايد	6	15%
المجموع	40	100%

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

يوضح جدول رقم (10) أن نسبة الافراد الذي يوافقون الفقرة 9 بلغت 62,5 % من إجمالي العينة، في حين بلغت نسبة الافراد المعترضين حد 22,5% من إجمالي العينة كما يحظى باقي أفراد العينة بنسبة 15%من إجمالي العينة.

يعني ذلك تجاوب المهنيين و مطبقي تلك الممارسات المحاسبية مع المشرع ولو انها كانت الزامية

جدول رقم: (11): إن تطبيق القوائم المالية الموحدة في المؤسسات القابضة الجزائرية سيكون له أثر إيجابي على الممارسة المحاسبية ؟

Q10	التكرارات	النسبة المؤوية
موافق	29	72,5%
غير موافق	9	22,%5
محايد	2	5%
المجموع	40	100%

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

يوضح جدول رقم (11) أن نسبة الافراد الذي يوافقون الفقرة 10 بلغت 72,5 % من إجمالي العينة، في حين بلغت نسبة الافراد المعترضين حد 22,5% من إجمالي العينة كما يحظى باقي أفراد العينة بنسبة 5%من إجمالي العينة.

2- عرض نتائج الفرضية الثانية:

جدول رقم (12):الهدف الأساسي للقوائم المالية الموحدة المعدة وفق النظام المحاسبي المالي هو تلبية حاجيات الافصاح المحاسبي ؟

Q11	التكرارات	النسبة المئوية
موافق	27	67,5%
غير موافق	5	12,5%
محايد	8	20%
المجموع	40	100%

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

يوضح جدول رقم (12) أن نسبة الافراد الذي يوافقون الفقرة 11بلغت 67,5 % من إجمالي العينة، في حين بلغت نسبة الافراد المعترضين حد % 12,5من إجمالي العينة كما يحظى باقي أفراد العينة بنسبة 20%من إجمالي العينة.

جدول رقم(13): القوائم المالية الموحدة المعدة وفق النظام المحاسبي المالي صالحة لاتخاذ القرار الاستثماري ؟

Q12	التكرارات	النسبة المئوية
موافق	30	75%
غير موافق	5	12,5%
محايد	5	12,5%
المجموع	40	100%

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

يوضح جدول رقم (13) أن نسبة الافراد الذي يوافقون الفقرة 12بلغت 75 % من إجمالي العينة،في حين بلغت نسبة الافراد المعترضين حد 12,5%من إجمالي العينة كما يحظى باقي أفراد العينة بنسبة 12,5%من إجمالي العينة.

تؤكد نتيجة هذا الجدول من مخرجات الاستبيان صحة الفرضية الثانية وهي ملائمة تلك القوائم لمتطلبات الافصاح.

جدول رقم(14):من الضروري تبويب عناصر الميزانية المالية الموحدة على أساس أصول و خصوم جارية وغير جارية؟

Q13	التكرارات	النسبة المئوية
موافق	29	72,5%
غير موافق	8	20%
محايد	3	7,5%
المجموع	40	100%

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

يوضح جدول رقم (14) أن نسبة الافراد الذي يوافقون الفقرة 13 بلغت 72,5 % من إجمالي العينة، في حين بلغت نسبة الافراد المعترضين حد 20% من إجمالي العينة كما يحظى باقي أفراد العينة بنسبة 7,5%من إجمالي العينة.

جدول رقم (15): تساعد المعلومات التي تحتويها الميزانية المالية الموحدة في عملية التخطيط والتنبؤ ؟

Q14	التكرارات	النسبة المئوية
موافق	30	75%
غير موافق	6	15%
محايد	4	10%
المجموع	40	100%

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

يوضح جدول رقم (15) أن نسبة الافراد الذي يوافقون الفقرة 15بلغت 75 % من إجمالي العينة، في حين بلغت نسبة الافراد المعترضين حد 15%من إجمالي العينة كما يحظى باقي أفراد العينة بنسبة 10%من إجمالي العينة.

جدول رقم(16):تسهل المعلومات التي تحتويها الميزانية المالية الموحدة للمستخدمين من التحقق حول صحة توقعاتهم ؟

Q15	التكرارات	النسبة المئوية
موافق	26	65%
غير موافق	7	17,5%
محايد	7	17,5%
المجموع	40	100%

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

يوضح جدول رقم (16) أن نسبة الافراد الذي يوافقون الفقرة 15بلغت 65 % من إجمالي العينة، في حين بلغت نسبة الافراد المعترضين حد 17,5%من إجمالي العينة كما يحضى باقي أفراد العينة بنسبة 17,5% من إجمالي العينة.

جدول رقم(17): تكمن أهمية قائمة حسابات النتائج الموحدة في إظهار جميع الإيرادات والأعباء ؟

Q16	التكرارات	النسبة المئوية
موافق	27	67%
غير موافق	7	18%
محايد	6	15%
المجموع	40	100%

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

يوضح جدول رقم (17) أن نسبة الافراد الذي يوافقون الفقرة 16بلغت 67 % من إجمالي العينة، في حين بلغت نسبة الافراد المعترضين حد 18%من إجمالي العينة كما يحضى باقي أفراد العينة بنسبة 15% من إجمالي العينة.

جدول رقم(18)يتم إعداد قائمة حسابات النتائج الموحدة بعيدا عن التحيز والحكم الشخصي ؟

Q17	التكرارات	النسبة المئوية
موافق	27	67,5%
غير موافق	8	20%
محايد	5	12,5%
المجموع	40	100%

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

يوضح جدول رقم (18) أن نسبة الافراد الذي يوافقون الفقرة 17 بلغت 67,5 % من إجمالي العينة، في حين بلغت نسبة الافراد الذين يعترضون حد 20% من إجمالي العينة كما يحضى باقي أفراد العينة وهم المحايدون بنسبة 12.5% من إجمالي العينة.

ويفسر ذلك قيمة الظمير المهني لدى ممارسي المحاسبة.

جدول رقم(19): تتميز المعلومات التي تحتويها قائمة حسابات النتائج الموحدة بالثقة وإمكانية الاعتماد عليها؟

Q18	التكرارات	النسبة المئوية
موافق	27	67,5%
غير موافق	7	17,5%
محايد	6	15%
المجموع	40	100%

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

يوضح جدول رقم (19) أن نسبة الافراد الذي على الفقرة 18 بلغت 67,5 % من إجمالي العينة، في حين بلغت نسبة الافراد الذين إعترضو حد 17,5%من إجمالي العينة كما يحضى باقي أفراد العينة بنسبة 15% من إجمالي العينة وهم الذي لم يجيبو.

تؤكد هذاه الفقرة تمسك ممارسي المحاسبة بالشروط المسنة من طرف المشرع في نوعية الاخراج.

جدول رقم(20): إن الهدف الأساسي من قائمة حسابات النتائج الموحدة هو تزويد مستعمليها بالمعلومات لاتخاذ القرارات الاقتصادية والمالية بشكل عقلاني ؟

Q19	التكرارات	النسبة المئوية
موافق	27	67,5%
غير موافق	10	25%
محايد	3	7,5%
المجموع	40	100%

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

يوضح جدول رقم (20) أن نسبة الافراد الموافقين على الفقرة 19 بلغت 67,5 % من إجمالي العينة، في حين بلغت نسبة الافراد المعترضين حد 25%من إجمالي العينة كما يحضى باقي أفراد العينة بالحياد بنسبة 7.5% من إجمالي العينة.

يعني هذا انه هناك نية في الافصاح و تطوير عملية الافصاح المحاسبي في المخرجات المحاسبية.

جدول رقم(21): تساعد قائمة حسابات النتائج الموحدة مستخدمي القوائم المالية في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية ؟

Q20	التكرارات	النسبة المئوية
موافق	20	50%
غير موافق	13	32,5%
محايد	7	17,5%
الجدول	40	100%

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

يوضح جدول رقم (21) أن نسبة الافراد الموافقين على الفقرة 20 بلغت 50 % من إجمالي العينة، في حين بلغت نسبة الافراد الذين اعترضوا حد 32,5%من إجمالي العينة كما يحضى باقي أفراد العينة بالحياد بنسبة 43%من إجمالي العينة.

جدول رقم(22): هل يتم الافصاح على كل ايرادات و اعباء المؤسسة ضمن قائمة حسابات النتائج الموحدة؟

Q21	التكرارات	النسبة المئوية
موافق	19	47,5%
غير موافق	10	25%
محايد	11	27,5%
المجموع	40	100%

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

يوضح جدول رقم (22) أن نسبة الافراد الذي يوافقون الفقرة 21 بلغت 47,5 % من إجمالي العينة، في حين بلغت نسبة الافراد الذين إعترضو حد 25% من إجمالي العينة كما يحضى باقي أفراد العينة الحياد بنسبة 27.5% من إجمالي العينة.

رغم الزامية الافصاح على الايرادات و المصاريف الا انه يوجد جزء معتبر من عينة الدراسة يحايد على الفقرة مما يدل على انه هناك تاثيرات اخرى على الافصاح.

جدول رقم(23): تفصح قائمة تدفقات الخزينة الموحدة عن جل مصادر نشوء التدفقات وخروج التدفقات؟

Q22	التكرارات	النسبة المئوية
موافق	37	92,5%
غير موافق	3	7,5%
محايد	0	0%
المجموع	40	100%

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

يوضح جدول رقم (23) أن نسبة الافراد الموافقون بلغت92 % من إجمالي العينة، في حين بلغت نسبة الافراد المعارضين حد 7,5%من إجمالي العينة.

جدول رقم(24): قائمة تدفقات الخزينة الموحدة تعتبر كأساس لتقييم قدرة المؤسسة على توليد النقدية ؟

Q23	التكرارات	النسبة المئوية
موافق	23	57,5%
غير موافق	12	30%
محايد	5	12,5%
المجموع	40	100%

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

يوضح جدول رقم (24) أن نسبة الافراد الموافقون على الفقرة 23 بلغت 57,5 % من إجمالي العينة، في حين بلغت نسبة الافراد الذين تنحصر خبرتهم بين(10،6) حد 30%من إجمالي العينة كما يحضى باقي أفراد العينة والذين تفوق خبراتهم 10 سنة بنسبة 12.5%من إجمالي العينة.

نستنتج من هذا انه يوضح حالة المؤسسة او يعطي صورة على قدرات المؤسسة المالية.

جدول رقم(25): المعلومات التي تتضمنها قائمة تدفقات الخزينة الموحدة واضحة ويسهل فهمها ؟

Q24	التكرارات	النسبة المئوية
موافق	20	50%
غير موافق	17	42,5%
محايد	3	7,5%
المجموع	40	100%

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

يوضح جدول رقم (25) أن نسبة 50 % من إجمالي العينة يوافقون على الفقرة 24، في حين بلغت نسبة المعترضين حد 42,5% من إجمالي العينة كما يحضى المحايدون بنسبة 7,5%من إجمالي العينة.

وذلك بناء على ما يلزم به النظام المحاسبي المالي من شروط اخراج القوائم المالية .

جدول رقم(26) :إن المعلومات التي تقدمها قائمة تدفقات الخزينة الموحدة تساعد في عملية الافصاح المحاسبي؟

Q25	التكرارات	النسبة المئوية
موافق	30	75%
غير موافق	7	17,5%
محايد	3	7,5%
المجموع	40	100%

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

يوضح جدول رقم (26) أن نسبة 75 % من إجمالي العينة يوافقون على الفقرة25، في حين بلغت نسبة الأفراد غير الموافقين حد 17%من إجمالي العينة كما يحضى المتحفضون بنسبة 7%من إجمالي العينة.

ويعني ذلك أنه يتوفر في قائمة التدفقات الموحدة ما يستوفي حاجيات مستخدميها بسهولة.

المطلب الثاني:عرض وتفسير النتائج

1- عرض النتائج المتعلقة بالفرضيات :

اختبار الفرضية الاولى

H0 : يمكن تطبيق قوائم مالية موحدة في ظل النظام المحاسبي المالي.

H1: لا يمكن تطبيق قوائم مالية موحدة في ظل النظام المحاسبي المالي.

اختبار الفرضية الثانية

H0: تلائم القوائم المالية الموحدة لمتطلبات الافصاح المحاسبي.

H1: لا تلائم القوائم المالية الموحدة متطلبات الافصاح المحاسبي.

من أجل اختبار صحة أو نفي الفرضيتين سنلجأ الى اختبار T للعينة الواحدة ولحساب قيمة t يجب الاستعانة بالأدوات الاحصائية التالية :

- الوسط الحسابي للعينة؛
- الانحراف المعياري لكل عينة ؛
- عدد الملاحظات و المفردات في كل عينة.

و هي ملخصة في الجدول التالي:

جدول رقم (27)

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
T1	40	2,4250	,50700	,08016
T2	40	2,4433	,42769	,06762

المصدر: مخرجاتSPSS

جدول رقم (28)

One-Sample Test

	Test Value = 2					
	T	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
T1	5,302	39	,000	,42500	,2629	,5871
T2	6,556	39	,000	,44333	,3066	,5801

المصدر: مخرجاتSPSS

التفسيرات:

بالنسبة للفرضية الأولى ومن خلال معطيات جدول السابق ومن خلال قيم T1 نلاحظ بأن قيمة الدلالة sig 0.000اقل من درجة الحرية 0,05 مما يعني وجود علاقة بين المتغيرات وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة يمكن تطبيق قوائم مالية موحدة في ظل النظام المحاسبي المالي.

ويرجع هذا الى انسيابية النظام المحاسبي المالي لترجمة الاحداث الاقتصادية داخل المجمعات في مخرجاته والمتمثلة في تلك القوائم الصادرة في كل نهاية وبداية الفترة المحاسبية.

بالنسبة للفرضية الثانية ومن خلال معطيات الجدول ومن خلال قيم T2 نلاحظ بأن قيمة الدلالة sig 0.000اقل من درجة الحرية 0,05 مما يعني وجود علاقة بين المتغيرات وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة تلائم القوائم المالية الموحدة لمتطلبات الافصاح المحاسبي.

حيث ثبت من الدراسة أنه للقوائم المالية الموحدة إسهام في إيصال المعلومات المحاسبية لمحتاجيها من الأعوان الاقتصاديين بناء على الإدلاء عنها من طرف مخرجيها (معدي القوائم المالية الموحدة في المجمعات) وفق النظام المحاسبي المالي.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تطرقنا إلى الدراسة الميدانية، ومن خلال آراء الأطراف الفاعلة في مجال المحاسبة استنتجنا أن تطبيق القوائم المالية الموحدة في الوقت الراهن وفي ظل الطبيعة الجديدة للاقتصاد الوطني قادر على تلبية احتياجات مستعمليها، وذلك في ظل الانفتاح في اقتصاد وكثرة الشركات المتعددة الجنسيات وتشجيع الاستثمار الأجنبي، لذلك رأينا أن أغلبية أفراد العينة المدروسة يؤيدون تطبيق القوائم المالية الموحدة وفق النظام المحاسبي المالي والمستوحى من معايير المحاسبة الدولية.

كما أن أغلبية الأطراف الفاعلة في مجال المحاسبة تؤيد الجهود المبذولة التي تسعى وراء خلق نوعية عالية من المعلومات في مخرجاتها المحاسبية، وهذ الما لهم آثار ايجابية على المؤسسات الاقتصادية التي تسعى وراء توسيع انشطتها وزيادة حجمها.

من خلال آراء أغلبية أفراد العينة المدروسة أن السبب الذي أدى إلى التأخير في تطبيقه ونقص التأطير والتكوين في هذا المجال، وهذا يؤدي إلى وجود عدة مشاكل وصعوبات، كما أننا لاحظنا بأن تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية سيعود بعدة آثار على مكونات القوائم المالية، كالتغير في نتيجة الدورة المحاسبية، تغير مجموع الأصول، إعادة تصنيف مكونات القوائم المالية وإمكانية الوصول إلى القيمة العادلة، وجعل الأطراف الداخلة والخارجة تستفيد من معلومات ذات مصداقية وذات موثوقية وشفافة.

الخاتمة العامة:

من خلال دراستنا إلى أاهمية تطبيق القوائم المالية الموحدة في المؤسسات الجزائرية في ظل النظام المحاسبي المالي،حيث كنا نهدف من وراء هذا إلى معرفة مدى ملائمتها لمتطلبات الافصاح المحاسبي ،من خلال فصلين لهذا الموضوع من الفرضيات الأساسية، وباستخدام الأساليب والأدوات المشار إليها في المقدمة.

ونظرا لاتجاه الدولة الى السوق المفتوحة وجلب الاستثمار الأجنبي هذا كله يؤثر على المحيط الاقتصادي بظهور نوع جديد في الساحة من أشكال المؤسسات (القابضة)، ملزمة بتطبيق هذا النوع من القوائم من خلال خلق نظام محاسبي مالي يستجيب لاحتياجات المتعاملين الاقتصاديين ويتماشى مع المعايير المحاسبية الدولية.

.1نتائج اختبارالفرضيات:

. 1.1تتمثل الفرضية الأولى أنه يمكن تطبيق القوائم المالية الموحدة في المؤسسات الجزائرية في ظل النظام المحاسبي المالي وتتمثل في قائمة الميزانية الموحدة، قائمة حسابات النتائج الموحدة، قائمة تدفقات النقدية الموحدة وهكذا نكون قد أثبتنا صحة الفرضية الأولى للبحث.

. 2.1تتمثل الفرضية الثانية في أن القوائم المالية الموحدة ملائمة لتلبية متطلبات الافصاح المحاسبي، وتتمثل في تلك الجهود المبذولة من طرف القائمين على سير المهنة، لجنة معايير المحاسبة الدولية، حيث تلبي تلك القوائم احتياجات مستعمليها وهذا إثبات لصحة الفرضية الثانية.

.2النتائج العامة للبحث:

من خلال دراستنا إلى هذا الموضوع توصلنا إلى النتائج التالية:

تقوم المؤسسة خلال فترة زمنية معينة والثانية بوظيفة الاتصال وتتمثل أساسا في تقديم مجموعة من المعلومات الخاصة بنشاط المؤسسة خلال فترة زمنية معينة لجميع الأطراف التي لها مصالح متعلقة بالمؤسسة.

يعتبر الإفصاح المحاسبي من المفاهيم الملازمة للمحاسبة هدفها الأساسي هو تحسين عملية الاتصال.

استطاعت بعض المنظمات الدولية للمحاسبة إلى تحقيق التوافق المحاسبي الدولي وتسوية الاختلافات الموجودة في الممارسات المحاسبية من خلال إصدار المعايير المحاسبية الدولية.

يعاني مستعملو القوائم المالية الموحدة من بعض الغموض في تلك القوائم وهذا يرجع لنقص الخبرة في تطبيق طرق الإدلاء عن الوقائع الاقتصادية في ظل الطبيعة الجديدة للاقتصاد الجزائري من نقائص عديدة.

تساهم القوائم المالية الموحدة في ظل النظام المحاسبي المالي في تحقيق المقاربة بين المؤسسات وكذلك بين الدورات في المؤسسة نفسها.

التوصيات والاقتراحات:

بناء على النتائج المقدمة يمكن اقتراح التوصيات التالية:

- ضرورة تكوين ورسكلة الإطارات علميا وعمليا من أجل ممارسة المحاسبة وفقا لمعايير المحاسبية الدولية .
- تحسين نوعية التعليم العالي وكذلك التدريب عن طريق توثيق العلاقة بين الجانب الأكاديمي والجانب المهني.
- تشجيع المؤسسات الجزائرية على ثقافة الإفصاح المحاسبي لخلق سوق صريحة و نزيهة.
- تنظيم العديد من الملتقيات والمنتديات من أجل توضيح طرق إعداد القوائم المالية الموحدة ومفاهيم الإفصاح المحاسبي .
- تحديد مختلف القوانين والتشريعات المتعلقة بالقوائم المالية الموحدة، وذلك ليتم تطبيقه من قبل المؤسسات بشكل صحيح.

آفاق البحث:

تناولنا في هذه المذكرة، إبراز أهمية تطبيق القوائم المالية الموحدة في ظل النظام المحاسبي المالي وهو من المواضيع الجديدة، ولذا سوف نقترح جملة من المواضيع يمكن تناولها مستقبلا والتي نراها مكملة لهذا البحث:

- دور القوائم المالية الموحدة في اتخاذ القرارات الاستثمارية؛
- آثار تطبيق القوائم المالية الموحدة وفق المعايير الحاسبية على البورصة الجزائرية؛
- مقومات عرض المعلومات المحاسبية في القوائم المالية الموحدة.

الملحق رقم (3):مخرجات spssالمتعلقة بأسئلة الاستبيان

Frequency Table

Q1

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	23	57,5	57,5	57,5
	2	17	42,5	42,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

Q2

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	12	30,0	30,0	30,0
	2	13	32,5	32,5	62,5
	3	15	37,5	37,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

Q3

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	18	45,0	45,0	45,0
	2	22	55,0	55,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

Q4

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	15	37,5	37,5	37,5
	2	16	40,0	40,0	77,5
	3	9	22,5	22,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

Q5

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	9	22,5	22,5	22,5
	2	14	35,0	35,0	57,5
	3	17	42,5	42,5	100,0

	Total	40	100,0	100,0	

Q6

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	16	40,0	40,0	40,0
	2	20	50,0	50,0	90,0
	3	4	10,0	10,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

Q7

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	29	72,5	72,5	72,5
	2	9	22,5	22,5	95,0
	3	2	5,0	5,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

Q8

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	27	67,5	67,5	67,5
	2	11	27,5	27,5	95,0
	3	2	5,0	5,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

Q9

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	25	62,5	62,5	62,5
	2	9	22,5	22,5	85,0
	3	6	15,0	15,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

Q10

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	29	72,5	72,5	72,5
	2	9	22,5	22,5	95,0
	3	2	5,0	5,0	100,0

	Total	40	100,0	100,0	

Q11

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	27	67,5	67,5	67,5
	2	5	12,5	12,5	80,0
	3	8	20,0	20,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

Q12

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	30	75,0	75,0	75,0
	2	5	12,5	12,5	87,5
	3	5	12,5	12,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

Q13

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	29	72,5	72,5	72,5
	2	8	20,0	20,0	92,5
	3	3	7,5	7,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

Q14

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	30	75,0	75,0	75,0
	2	6	15,0	15,0	90,0
	3	4	10,0	10,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

Q15

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	26	65,0	65,0	65,0
	2	7	17,5	17,5	82,5
	3	7	17,5	17,5	100,0

	Total	40	100,0	100,0	

Q16

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	27	67,5	67,5	67,5
	2	7	17,5	17,5	85,0
	3	6	15,0	15,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

Q17

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	27	67,5	67,5	67,5
	2	8	20,0	20,0	87,5
	3	5	12,5	12,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

Q18

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	27	67,5	67,5	67,5
	2	7	17,5	17,5	85,0
	3	6	15,0	15,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

19

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	27	67,5	67,5	67,5
	2	10	25,0	25,0	92,5
	3	3	7,5	7,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

Q20

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	20	50,0	50,0	50,0
	2	13	32,5	32,5	82,5
	3	7	17,5	17,5	100,0

	Total	40	100,0	100,0	

Q21

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	19	47,5	47,5	47,5
	2	10	25,0	25,0	72,5
	3	11	27,5	27,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

Q22

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	37	92,5	92,5	92,5
	2	3	7,5	7,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

Q23

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	23	57,5	57,5	57,5
	2	12	30,0	30,0	87,5
	3	5	12,5	12,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

Q24

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	20	50,0	50,0	50,0
	2	17	42,5	42,5	92,5
	3	3	7,5	7,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

Q25

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	30	75,0	75,0	75,0
	2	7	17,5	17,5	92,5
	3	3	7,5	7,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

الملحق رقم (3): **مخرجات spss:جدول اختبار العينة الواحدة**

One-Sample Test

Test Value = 2			
t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference
1,275	39	,210	,200
-,198	39	,844	-,025
-,628	39	,534	-,100
,177	39	,860	,025
-1,503	39	,141	-,225
-,350	39	,728	-,050
3,732	39	,001	,500
2,479	39	,018	,350
3,007	39	,005	,400
3,250	39	,002	,450
4,870	39	,000	,550
5,353	39	,000	,600
3,076	39	,004	,425
4,444	39	,000	,550
3,832	39	,000	,475
3,681	39	,001	,475
3,185	39	,003	,425
3,681	39	,001	,475
3,076	39	,004	,425
1,226	39	,227	,175
1,711	39	,095	,225
19,000	39	,000	,950
1,189	39	,242	,175
,662	39	,512	,100
5,339	39	,000	,625

spss مخرجات

الملحق رقم (4): مخرجات spss:جدول إحصائيات العينة الواحدة

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
T1	40	2,4250	,50700	,08016
T2	40	2,4433	,42769	,06762

One-Sample Test

	Test Value = 2					
	T	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
T1	5,302	39	,000	,42500	,2629	,5871
T2	6,556	39	,000	,44333	,3066	,5801